

اللفظ عند الأكويني وعند الشيعة

عن مجلة «نقد ونظر» العدد الأول

حسين واله

باحث

المقدمة:

من بين المفاهيم الرئيسية والمهمة جداً في علم الكلام المسيحي هو مفهوم اللفظ (الإلهي) Grace، وفي قبال هذا المفهوم في الكلام الشيعي هو قاعدة اللفظ، وهي من المسائل المهمة ذات الإطلاقات الواسعة. قد يطراً أول الأمر هذا السؤال على الخاطر: ما العلاقة بين هذين المفهومين؟

البحث التالي يحاول تعريفهما ومعرفة العلاقة بينهما.

إن اتساع أطراف قاعدة اللفظ في الكلام عند الشيعة أمر واضح إلى حد ما. هذه القاعدة يستند إليها في مسائل مهمة مثل النبوة العامة، والإمامة، والعصمة، وتسويغ أمور أخرى مثل العذاب والثواب والعقاب، وأحياناً كانت تتعدى ذلك إلى الفقه، وخاصة في باب النهي عن المنكر، لقد تقبل معظم المتكلمين الشيعة هذه القاعدة، كل وفق توجيه خاص.

في الكلام المسيحي تولى عناية كبيرة بالمباحث الخاصة باللفظ الإلهي. في القرون المسيحية الوسطى وضع نظام كلامي خاص تحت عنوان «إلهيات اللفظ»، مما أدى إلى تحولات لافتة للنظر في تاريخ المسيحية بسبب الانطباعات التي تحصل من هذه الفكرة. إذا قلنا إن فكرة اللفظ في سلسلة المفاهيم تأتي على رأسها لا تكون مبالغين. هذه الفكرة هي حلقة الوصل بين المفاهيم الرئيسية في هذا الدين، وتنعكس فيها التغييرات

النظرية الكلامية والفلسفية انعكاساً بيتاً.

واليوم، إذ يدور الكلام على الحوار بين الأديان مرة أخرى، يحسن أن نضع على مائدة البحث بعضاً من التعاليم المهمة في الإسلام والمسيحية ودراستها دراسة تطبيقية واستخراج ما يمكن أن يكون فيها من مادة أصيلة. هذه المقالة خطوة قصيرة أولية على هذا الطريق.

بالنظر لاتساع نطاق البحث في الكلام المسيحي،

إلى الترجمات والمرادفات التي يطرحها المترجمون، لذلك فقد تختلف هذه عن الاصطلاحات الدارجة اليوم. ولهذا أدرجنا أصل المفردة في الهامش.

١- سير التطور التاريخي لفكرة اللفظ في الكلام المسيحي

اتخذنا اصطلاح (اللفظ) كمعادل للفظة الأجنبية Grace المشتقة من لفظتي gratia اللاتينية و charis اليونانية^(١)، وفي الفارسية (والعربية) قد تترجم بلفظة الفيض. يحمل هذا المصطلح، في دنيا المسيحية، جملًا من المفاهيم المعنوية والقيمية الثمينة لم تفقد أهميتها على الرغم من تطور مضامينها على امتداد التاريخ. كما سوف نرى. إن المعنى اللغوي لهذه اللفظة هو عناية الله التي يسبغها على الإنسان ونتيجتها، وكذلك الطاقة التي تنشأ من الله وتؤدي إلى غفران ذنوب الإنسان وإلى خلاصه^(٢). وهناك تفاسير متنوعة لماهية اللفظ تجتمع مع معناه اللغوي في عائلة واحدة.

نبدأ التفسير الأول بأشهر متكلم مسيحي وأشدهم تأثيراً في صدر المسيحية، وهو (القديس بولص). إن شرحه لمضمون اللفظ ينطوي تحت نظريته الثورية لأهم حدث في التاريخ المسيحي، أي ظهور عيسى المسيح، وصلبه وعروجه. نظريته تلك يمكن أن تعد أساس الكلام المسيحي في القرون التالية له، ونقطة انعطاف في التفسير الباطني والعرفاني للدين. يعتبرون القديس بولص، من جهة، منقذ الدين المسيحي، إذ بعد مضي زمن طويل على صلب عيسى ﷺ وعروجه، ظل مسيحيو صدر المسيحية ينتظرون عودته المظفرة من أجل إقامة مملكة الله على وفق الوعود التي قطعها، فوقفوا حياتهم على التبشير بعودته، وتجمعوا في مجامع دينية بانتظار حلول آخر الزمان وظهور عيسى ﷺ ثانية، ولكنهم فقدوا شيئاً فشيئاً الأمل في عودته وأخذ الشك يراودهم في رجوعه.

نكتفي في هذا البحث بدراسة وجهة نظر المتكلم المسيحي الشهير (توما الأكويني) Saint Thomas Aquinas طبعاً سوف نورد مقدمة قصيرة حول التطور التاريخي لفكرة اللفظ في دنيا المسيحية بقصد تعرّف الجو العام لهذا البحث. والنظرة الأدق ستكون عن وجهة نظر الأكويني، ثم نقارن وجهة النظر هذه في الختام مع وجهة نظر شيعية.

عند البحث في الكلام الشيعي سوف نقدم تقارير عن موضوع اللفظ من تقارير المرحوم الخواجه نصير الدين الطوسي، والعلامة في (شرح التجريد)، والمرحوم السيد اسماعيل الطبرسي النوري في (كفاية الموحدين)، ثم نبدأ بتقويم هذين المفهومين وبدراسة أصولهما ومفروضاتهما الموضوعية، ومن ثم نقوم برسم صورة عامة لوجهة نظر الشيعة تجاه اللفظ.

بعد ذلك نقوم بمقارنة إجمالية وقصيرة بين صورتنا نظرية اللفظ، ماّرين بوجود التشابه والاختلاف بينهما من حيث شكل طرح المسألة ومحتواها.

وخلال البحث قد نعلق تعليقات موجزة على النظريات والأدلة المطروحة، وهي بقصد إلقاء مزيد من الضوء على بعض الجوانب المبهمة التي تبقى خافية عادة بعد قبول آراء كبار الشخصيات. الهدف من هذه الملاحظات إن هو إلا طرح المسألة، أملين أن يقوم المفكرون بحل العقد وباقتراح الطرق المناسبة لحل المشكلات.

ولكي نحافظ على الاختصار قمنا - أحياناً - بحذف بعض من المباحث الكلامية عند كلا الجانبين - المسيحيين والشيعة - مع بيان مواضع الحذف، وقد كان دافعنا لهذا الحذف إما تجنب التكرار، وإما تجنب طرح مسائل بدت في كلا الجانبين غريبة بعضها عن بعض بحيث أصبح من الصعب إجراء المقارنة بينهما. وقد اخترنا المصطلحات الكلامية اللاتينية من دون الرجوع

بالإنسان لتحريره من الذنب والموت، وعلى هذا تعتمد الحياة الخالدة والنجاة الأبدية. هذا العمل يجري للجميع، وأكبر تجليه هو مصير المسيح، الإنسان المحروم من هذا اللطف يكون أسير الإثم ومحكوماً بالموت، ويحرم من جلال الله.

لا بد من القول إن توكيد بولص عامل الإيمان رد فعل للتظاهر بالتقدس والمراعاة على وجه العموم للجماعات اليهودية المعاصرة له، وخاصة الفراسيين Pharisees الذين كانوا من الدُّ أعداء المسيحيين. وفي الوقت الذي كانوا يتمسكون بظاهر الشريعة الجاف باعتباره وسيلة الخلاص، يتذرعون بقيام المسيح أو المسيحيين بنقض بعض مظاهر الشرع ولا يتورعون عن تعذيبهم وإيذائهم. بولص، الذي يعتبر دور الشرع ثانوياً بالنسبة إلى الإيمان، يفتي بعدم جدوى الجمود على الشرع. هذا الانعكاس يفسر أحياناً على أنه مخالف للشريعة وإلغاء تفسيره. من هنا بدأت الباطنية ويصبح لعامل الإيمان أهمية كبرى في الخلاص في نظرية بولص. جذور هذا الاتجاه تظهر في الفصل السادس من الرسالة المذكورة:

«... وذلك لأننا إذا اتحدنا في موت مثل موته - عيسى معه، بالطريقة نفسها سوف نتحد معه في قيامة مثل قيامته أيضاً. إننا نعلم أن الإنسان الذي كُتاه من قبل مع المسيح فوق الصليب. إنه قتل لكي يقضي على النفس الآثمة ولكي لا نكون موتى الإثم، لأن الذي يموت يتحرر من الإثم. إذا متنا مع المسيح، نكون واثقين بأننا سوف نعيش معه، لأننا نعلم أنه عندما يكون المسيح قد عاد إلى الحياة بعد الموت، فإنه لن يموت بعد ذلك أبداً، أي إن الموت لن يغلبه أبداً، لقد مات المسيح، وبموته يكون ميتاً بالنسبة للإثم، ولكنه عاد إلى الحياة ويحيا لله. كذلك عليكم أنتم أن تعتبروا أنكم ميتون بالنسبة للذنب ولكن بالنسبة لله فأنتم متحدون مع المسيح وأحياء،

في مثل هذه الظروف جاء القديس بولص بنظريته الثورية قائلاً إن مملكة الله ليست أرضية، وفسر ذلك تفسيراً باطنياً ينطبق على شخص المسيح عيسى عليه السلام، فكشف أفقاً جديداً في المسيحية للمسيحيين. اعتبر بولص تجلي الله في المسيح، وقبوله تحمل العذاب عن البشر وصلبه «فيضاً» إلهياً على البشر يضمن لهم غفران الذنوب والحياة الخالدة في المسيح. إن شرط وصول الإنسان لهذا الفيض هو الانتماء إلى الكنيسة والإيمان بالمسيحية. وعلى المستوى نفسه يكون لطف الله بمثابة تدخل رحيم وكريم لنجاة الإنسان وانقاذه من الذنب، وقد تجلى كل ذلك في حياة المسيح، وتعاليمه، وصلبه، وعروجه. يكتب بولص إلى الروم قائلاً:

«إن لم تعد هناك أية محكومية على الذين يعيشون متحدين في المسيح عيسى، لأن أمر روح القدس المحيي الذي يوجد في الاتحاد بالمسيح قد حررتني من أمر الإثم والموت. إن ما لم تستطع الشريعة تحقيقه بسبب ضعف طبيعة الإنسان، قد حققه الله. لقد أرسل ابنه في صورة إنسان مجسم أثم من أجل غفران ذنوب بني البشر، وبذلك أدا ان الإثم في ذات الإنسان. فعلم الله هذا لكي تتحقق الشريعة على أيدينا نحن المتحررين من طبيعتنا النفسانية والمطيعين لروح الله، وذلك لأن الذين يحيون على وفق هوى النفس، يفكرون دائماً في أهوائهم النفسية، أما الذين يطيعون روح الله فيفكرون في أمور روحانية... فإذا كان المسيح يسكن في وجودكم، فحتى لو أن جسديكم أصبح محكوماً عليه بالموت بسبب الإثم، فإن روح الله يهبكم الحياة»^{١٣} و«... الجميع مذبذبون ومحرومون من جلال الله، ولكن الجميع بفيض الله ووساطة المسيح عيسى الذي يحررهم، يصبحون اختياراً بكرمه»^{١٤}. «إننا لإيماننا بالمسيح دخلنا الفيض الإلهي»^{١٥}.

إن انطباع بولص عن اللطف عمل يقوم به الله برحمته

الكرامات وخوارق العادات فحسب، بل لبلوغ وجهة نظر عرفانية تقوي من الايمان بذات علام الغيوب. هذه المدرسة توصي بالاتباع المباشر لمثال المسيح عيسى للوصول إلى كماله الذي بلغه، وترى ذلك ممكناً. أما الكنيسة الغربية المتأثرة بتعاليم أوغسطين، فترى الله منشغلاً بأن يحفظ ويرمم جوانب من العالم المتهدم، وإحياء الانسان الذي سقط بسبب الذنوب. إنها تعتقد أن متكلمي الشرق قد استهانوا بالنتائج المدمرة للخطيئة الأولى، ولم يحسبوا حساب رغبة بني البشر في الشر والفساد كما ينبغي. الإنسان- في نظر أوغسطين له حق الاختيار، أي بالنسبة لأي فعل إرادي يستطيع ان يختار أحد طرفيه، أن يفعله أو يتركه، إلا أن آثار الخطيئة الأولى تلقي ثقلًا على كاهل الإرادة الحرة، والخلاص منه لا يتم إلا بلطف الله، في هذا النظام الفكري، اللطف يؤلف أحد أضلاع مثلث من الإرادة والشر. في هذا التصور اللطف إدراك جديد له باعتباره عاملاً ممزوجاً بالوعد الإلهي والقدرة الإلهية التي تلعب دور الوسيط في حياة الإنسان. القديس أوغسطين كان يرى اللطف قدرة إلهية لمعونة الإنسان وتفتح عينيه على الحقيقة وتحمله على قهر رغبته في الشر.

التفسير الثالث للطف يأتي من الحكيم المدرسي في القرون الوسطى المسيحية، القديس توما الأكويني. إنطباع الأكويني عن اللطف الإلهي يتناسب مع مجموعة النظم الفلسفية التي أقامها لإيجاد المصالحة بين الكتاب المقدس والحكمة الأرسطية والبرهنة على العقيدة المسيحية. وسوف نلخص وجهة نظره عن اللطف عن رسالة له بهذا العنوان. إنما من المفيد الإشارة إلى أن كل جهد الاكويني ينصب على جعل الانطباع الديني عن اللطف عقلانياً بما يتفق وأسس الحكمة. إنه يرى اللطف قدرة إلهية، ولكنه، بخلاف أوغسطين، لا يراه ينفع في الحصول على مطلق المعرفة وفعل الخير المطلق، بل في

وينبغي بعد ذلك أن لا يسيطر الإثم على أجسادكم الفانية ويجعلكم مطيعين لأهوائكم، لا تضعوا أي عضو من أعضاء بدنكم تحت تصرف الإثم حتى لا يستخدمه في طريق الشر، بل استسلموا لله، واجعلوا كل وجودكم تحت تصرفه، كالإنسان الذي عاد إلى الحياة بعد الموت، حتى تستخدم أعضاؤكم في سبيل الخير، فالإثم يجب أن لا يتسلط عليكم، لأنكم لستم تابعين للشرعية، بل أنتم تحت فيض الله»^(٦).

اتجاه القديس بولص إلى الباطنية ومكافحته الجمود في مظاهر الشرعية، كشفنا له عن بعد جديد في فهم لطف الله. لطف الله ليس مقصوراً على الإتيان بالشرع لاستكمال الإنسان، بل إنه يتعدى ذلك وهو أقرب وأكثر حميمية. يتجلى لطف الله في الأحداث التاريخية لكي يُعد الإنسان تكوينياً لخلاص البشر، ويخلق الانجذاب في قلب المؤمن. لطف الله يرتبط بالوحي الإلهي، ولكن بالمفهوم الخاص الذي يستنتجه الكلام المسيحي من الوحي. أي إن تجسيد ابن الله في جسم الإنسان كظاهرة واقعية وجانبه القيمي كرسالة إلهية وتكليف أخلاقي وشرعي، حائل اللون. لذلك فإن اللطف كتدخل في أسلوب الأحداث التكوينية والإنسان بوسيلة نوع من التمازج الروحي والمعنوي، هو الذي يوصل إلى الكمال والخلاص، لا اتباع آداب الشرع.

التغير الأول في فكرة اللطف نجده عند القديس أوغسطين، لإلقاء الضوء على هذه النظرة، لابد من دراسة التمهيدات التاريخية التي أدت إلى ذلك. يشير مؤرخو المسيحية إلى انفصال حالتين دينيتين بعد القرن الثاني، الأولى هي حالة الكنيسة الشرقية التي وقعت تحت تأثير الأفكار (الاسكندرية) واضعاً أسس الروحانية والرهبانية العرفانية والتزم تربية انسان جديد يكون معبداً لروح الله. وقد استخدم أساليب الزهد العرفانية، أو العبادة والتأمل، ليس لبلوغ مرحلة

العقل في الإنسان، لذلك فإن فعل الله كامن في الإنسان. ثم توطدت مكانة بعض النظرات الكلامية الجديدة حول اللفظ بتأثير الفلسفات المثالية في القرن التاسع عشر والعشرين، كمثالية هيغل، وأنزلته إلى مستوى حقيقة مهيمنة واحدة، يشار إليها باعتبارات وعناوين مختلفة، كالوعي والاختيار والروح والحقيقة. كل العالم هو وصول الوعي المطلق إلى مرحلة الفعلية، واللفظ ليس سوى الحضور العيني المطلق منظوراً إليه من زاوية خاصة، لذلك فإن الفصل بين اللاهوتي والناسوتي، والسماوي والأرضي، قد أزيح جانباً إلى الأبد. وفق هذه النظرة لم يعد اللفظ الإلهي عاملاً معنوياً وقوة روحية خارج الإنسان، ولا هو جانب من هويته ووجوده، بل اعتبر حضوراً عينياً مطلقاً في الوجود اللامحدود.

أما وجهات النظر الأحدث للمتكلمين المعاصرين، مثل تيليج، راهنر ووتيلهارد، فبالنسبة لللفظ قد تشكلت تحت تأثير جو فكري غليظ معاصر كمزيج من علم الإنسان والوجودية والتاريخية. إن الصورة التي رسمها المتكلمون المشهورون لللفظ أجلمت «أفق الوعي» عند الإنسان بمكان فعل الله وقدرته وتدخله، وكأن هذا التدخل يكون بدفع الوجود إلى وجهة هي صورة الماضي والمصير الآتي لذات البارئ نفسه. وهكذا يتخذ اللفظ هوية سارية في أصل العالم. كان تيليج قد اعتقد أن مبدأ التحول في علم الحياة وفي الأخلاق ليس بيد الجينات، بل بيد اللفظ الإلهي، أي ليس لللفظ هوية ما وراثية وخارجة عن حياة الإنسان الحقيقية والملموسة. اللفظ هو حضور الله في ميدان وعي البشر الفسيح كما هو أفق التاريخ الواسع. وبدلاً من تصور قدرة سماوية تقتلع قلب الإنسان من مكانه وتحمله على فعل الخير، ينبغي أن نتصور تصوراً أبهج وأكثر إنسانية عن «الحضور الصبور» الإلهي المنير

اكتساب معرفة ما وراء البشرية، وإن فعل الخير أسمى من طبيعة الإنسان الفطرية.

كان المتكلمون المسيحيون في القرون الوسطى يتابعون المباحث الخاصة باللفظ بحماس. كانت الأسئلة تدور حول القدرة الإلهية التي تؤثر في الإنسان وتوصله إلى ساجل النجاة. كانت علاقة الإرادة الحرة بهذه القدرة التي كانت تعتبر أحياناً وبتأثير تطور العلوم التجريبية- قدرة آلية مسيطرة، مشكلة كبيرة، إن نسبة الإنسان المتناهي إلى الله غير المتناهي، في كل حالة من حالات شمول اللفظ كانت مشكلة أخرى، فابتدعت نظريات في الكلام المسيحي للخروج من هذه المآزق. من ذلك إن اللفظ فعل الله المتناهي، وكل إنسان يصدر عند رد فعل نفسي خاص به، وظهرت مدارس متنوعة أجابت كل واحدة منها عن تلك الأسئلة.

حتى القرن الثامن عشر كان الكلام المسيحي قد حفظ أن «القدرة الإلهية وفوق الطبيعية» من اللفظ، على الرغم من أنه لم يكن يعرف ماهيته معرفة كاملة. وعند ظهور عصر التنوير والعقلانية والإيمان بقدرات الإنسان، أزيحت فكرة «القدرة الإلهية» إلى جانب، وتمت معرفة محب الخير بالفطرة، والشكر الذي كان يرتكبه كان نتيجة التربية الاجتماعية الفاسدة. إن هذه المعرفة الجديدة للإنسان كانت تحمل في طيات تغيرات عصر التنوير ثورة أخرى في اللفظ. إن ما يؤدي إلى صلاح الإنسان وخلصه هو حكمته وإرادته، والتاريخ هو حكاية الحضارات التي أخذت جذورها من الحكمة البشرية، وما الدين إلا وجه من وجوه ذلك، بناءً على ذلك لطف الله يعني عقل الإنسان وإرادته. صحيح أن هداية الإنسان وخلصه من الله ولكن عن طريق قدرة مستقلة فوق آدمية تحرره من الاعوجاج، أو - كما يقول الأكويني - يهدى إلى خير أرفع منه وهذا لا يكون لأنه لا خير أرفع من سعة الإنسان. الهداية الإلهية هي ايداع

تلميذ مكتب ارسطو ومتأثر بحكمة المشائين، بذل جهوداً جبارة لعقلنة الإيمان المسيحي وإجراء المصالحة بين الدين والحكمة، إن اعتقاده بأسس الفلسفة الأرسطية ونظرية الطبائع والمقولات، خلق بعض الصعوبات في تبیین بعض نصوص الكتاب المقدس وتسويغ بعض عقائد المسيحيين القدامى، وهناك أمثلة بارزة لذلك في الرسالة المذكورة. يكشف الأكويني عن مهارة تدعو إلى الإعجاب في المزج بين تلك العقائد وأسس الحكمة وإبرار النصوص والسنن على وفق الآراء الفلسفية، في قضية اللفظ - كما سنرى - مهارته تبدو في المصالحة بين نظرية الطبائع والإيمان باللفظ الإلهي بصفته قدرة فوق طبيعية ومؤثرة في حياة البشر بحسب ما هو الاعتقاد التقليدي المسيحي.

كتبت الرسالة المذكورة في ستة فصول. الفصل الأول يبحث في الحاجة إلى اللفظ الإلهي، في عشرة أبواب. الفصل الثاني يتألف من أربعة أبواب يدرس فيها ماهية اللفظ. وفي الأبواب الخمسة من الفصل الثالث يتكلم على تقسيمات اللفظ ويشرحها. في الفصل الرابع يتناول علة اللفظ والشروط اللازمة لتحقيقه، وذلك في خمسة أبواب. في الفصل الخامس يبحث في عشرة أبواب آثار اللفظ.

وخصص الفصل الأخير إلى مباحث اللفظ الجانبية، مثل استحقاق العباد للفظ الإلهي، وفيما يلي نورد جوانب من هذه الرسالة القريبة من المسائل المطروحة في باب اللفظ في الكلام الإسلامي:

الحاجة إلى لطف الله

سبق القول إن همّ الأكويني كان عقد المصالحة، في هذه المسألة، بين العقائد المسيحية والأسس العقلية الأرسطية. لذلك يمكن القول إن موضوع هذه الرسالة الأصلي هو عرض تفسير جديد للعقائد المسيحية. في الفصل الأول يروي توما الاكويني نظريات ونصوصاً

والداعي الغامض المتعالي، الحاضر بجد في آلام الحياة ومجدها^(٧).

يمكن - على ذلك - القول - عموماً - إن تطور فكرة اللفظ قد مرت بخمس مراحل. في المرحلة الأولى كان مضمونها يشمل تجلي الله في عيسى المسيح، حياته، موته وبعثه، وهو حدث تاريخي له أهمية وقيمة كبرى ومعنى عميق، كما أن له ارتباطاً وثيقاً وتأثيراً عميقاً جداً في حياة الإنسان، لأنه ينجيه من الموت الناجم عن ارتكاب الذنوب، ويوصله إلى الخلاص والحياة الخالدة. في المرحلة الثانية يظهر اللفظ بصورة «قدرة إلهية فوق طبيعية» ومنبع الفهم والهداية وكل خير في الحياة. في هذه المرحلة يتكرر لطف الله في كل خطوة من خطوات الإنسان في حياته، وكل الخير يرتبط به. في المرحلة الثالثة، وعلى أثر السعي العقلي من أجل عقلنة المفاهيم الدينية، يضيق مجال نفوذ اللفظ وفعاليته (مع بقائه قدرة فوق طبيعية) ويحدده. إن معرفة المفاهيم الأسمى من المدركات العقلية اليومية، والهداية إلى الحياة الخالدة والخلاص الأخروي، أُلقيت على كاهل اللفظ، الذي جرد من أدواره الأخرى بعد ذلك. في المرحلة الرابعة يجرد اللفظ من صفة «قدرة فوق طبيعية»، وعلى أثر الاتجاه العقلاني والانساني، حدد مضمون اللفظ بالعناية الإلهية في خلق الإرادة والعقل. وأخيراً، في المرحلة الخامسة عادت الحياة مرة أخرى إلى اللفظ الإلهي، وبفضل علم الوجود التاريخي ومعرفة الإنسان وجودياً، ينفتح بسعة الواقع، ولكنه يكون قد فقد كلياً لونه كفوق طبيعي، ويتبدل إلى عنصر ذي معنى نظامي وتفسيري عن العالم المادي الحقيقي.

٢ - اللفظ عند الاكويني

الفيلسوف والمتكلم الماهر المسيحي في القرون الوسطى في رسالة له تحت عنوان «مقالة عن اللفظ» في ستة فصول تكلم فيها بأسهاب عن اللفظ. الأكويني،

أو الوحي. واللفظ بمثابة طاقة إضافية على سراج الحكمة وتجعل المعرفة ممكنة.

يبدو واضحاً من هذا أن دور النفس الناطقة الأرسطية في حصول المعرفة - وهو النتيجة المفروضة لهذه الصورة - يعترف به رسمياً. وفي الوقت نفسه، إن نصوص الكتاب المقدس وتصريحات آباء الكنيسة القائلة بعدم تحقق أية معرفة بدون معونة من الله - أي إنهم ينكرون قانون العلة والمعلول - يمكن إرجاعها إلى حاجة حركة النفس إلى المحرك الأول.

السؤال الثاني هو هل يتدخل لطف الله في إرادة الإنسان وفعله الخير، أم لا؟ هنا أيضاً نجد آراءً متضاربة وكل يدلي بأدلته، فمن جهة يقولون بما أن الإنسان مسلط على كل ما فيه من قوى، ومن البديهي أن إرادته تقع ضمن ذلك، لذلك فله أن يريد الخير أو الشر مستقلاً، وأن يظهر إرادته فيما يفعل. ثم إن الإنسان مسلط على ما يلائم مزاجه أكثر من تسلطه على ما ينفر منه. يقول الآباء الكنيستيون إن الذنب خلاف طبع الإنسان (وهذا ما يشرحه الأكويني فيما بعد شرحاً وافياً على وفق الأسس الأرسطية)، مع ذلك فالإنسان قادر على ارتكاب الذنوب بصورة مستقلة، فالأولى أن يكون قادراً على فعل الخير.

طبقاً للكتاب المقدس وللآباء المسيحيين، بمن فيهم أوغسطين ما من أحد يستطيع، بدون لطف الله، أن يريد فعل الخير ولا أن يفعله، كما سبق القول.

في رأي أوغسطين، إن الخطيئة الأولى قد أسرت الإنسان بحيث أن إرادته الحرة لا تستطيع التغلب على الاتجاه نحو الشر من دون تدخل لطف الله.

كلام الأكويني مفصل في هذا التعارض بين الإنسان وهو في فطرته الأولى - أي قبل ارتكاب الإثم الجبلي - والإنسان بعد الهبوط، ولكل حكمه الخاص به.

يرى الأكويني أن آدم أبا البشر، قبل ارتكاب

عن آباء الكنيسة والكتاب المقدس في المواضيع المطروحة، ويقوم بردها أو تأييدها بصيغة كلامية استدلالية، وفي النهاية يقوم عادة بالإدلاء بتفسير جديد للموضوع.

ثمة نكات عشر تدور حول موضوع الحاجة إلى لطف الله. الأولى هي هل للطف دور في معرفة الإنسان الحقيقية، أم لا؟ أي إذا جرد الإنسان من اللطف فلا يعود يفهم حقيقة مطلقاً؟

في هذا الباب تنقل أقوال عن أوغسطين وشواهد من الكتاب المقدس. ثمة ثلاثة أدلة عقلية وشبه عقلية تذكر للاستدلال على أنه لا يمكن أن يعرف الإنسان حقيقة من دون اللطف، ودليل آخر - على إمكان حصول ذلك. الأكويني، بالجمع بين هذه الآراء يطرح نظرية طبقاً للحكمة الأرسطية، فيفسح مكاناً للطف الإلهي كما يؤكد نظرية الطبايع. تتلخص نظرية الأكويني في ذلك بقوله إن المعرفة تتحقق عن طريق حركة عقلية، وكل حركة في العالم ضمن سلسلة العلل الفاعلية ترجع إلى المحرك الأول. لذلك يفترض تدخل الله في كل حركة عقلية، أي بدون تدخل الله (وهو ما يمكن اعتباره لطف الله) لا يمكن أن تتيسر أية معرفة، كما أن جميع الصور التي تطرأ على المادة تطرأ من جانب واهب الصور، إذن فكل الكمالات ذوات الصور، إنما هي من الله، مع ذلك فإن لكل صورة خصائصها الخاصة التي تعرضها من دون حاجة إلى تدخل الله تدخلاً مباشراً إلا من حيث الحركة، بناءً على ذلك، فالنفس، وهي صورة الهوية الأدمية، قادرة - بحسب خلقها - على إظهار آثار بصفتها معرفة لمجال محدود من الأمور الطبيعية. لذلك لا يمكن القول بأن النفس، مستقلة، ليست قادرة على التوصل إلى أية معرفة. طبعاً، معرفة الأمور الخارجة عن مجال الطبيعة المحدود ليست في مقدور النفس بصورة مستقلة، إذ إن هذا النوع من المعرفة يتطلب عوناً خارجياً، كقوة الإيمان

مسيبقة بإرادة اخرى. وبالطبع لا يمكن لهذا أن يستمر إلى ما لا نهاية له، لأنه تسلسل، فلا بد من وجود نقطة تقع فيه إرادة الإنسان الحرة تحت تأثير عامل خارجي، وهذه هي نقطة تدخل اللفظ الإلهي.

من جهة اخرى، إن إنسان اليوم يصاب بالضرر فقط عند ارتكابه ذنباً، ومثل المريض الذي لا يستطيع - لهذا العارض - ان يظهر اثرأ من آثار طبيعه، لذلك فالإنسان بعد ارتكابه الذنب يحتاج إلى الله مرتين؛ بينما الإنسان قبل الذنب يحتاج اليه مرة واحدة.

جواب الدليل الثاني يتم بتوضيح حقيقة الذنب. في نظر الأكويني، الخير هو كل ما كان مطابقاً للطبع، والذنب خروج عن هذا التطابق، إن الزعم بأن الإنسان قادر على ارتكاب الذنب مستقلاً، إذن فهو قادر على فعل الخير أيضاً، زعم مرفوض لأن المخلوق محتاج الى الخالق في وجوده وخيره وشره.

المسألة الرابعة تخص تدخل اللفظ في قدرة الإنسان على الامتثال للشرعية. في هذا أيضاً يتكلم الأكويني بتفصيل يجمعه من طيات الكتاب المقدس، وهو يرى هذا الامتثال على نوعين: الامتثال بالمعنى المطلق في القيام بالفرائض الشرعية، والامتثال بمعنى القيام بالفرائض قربة إلى الله. بالمعنى الأول، كان آدم - قبل ارتكاب المعصية الجبليّة - يقوم بالواجبات الشرعية، وإلا فإن الإثم ما كان له معنى عنده، بعد ارتكاب الإثم، لا يستطيع الإنسان أن يقوم بأداء جميع الفرائض بدون لطف من الله، لأنه يكون ضعيفاً لارتكاب الذنب. وبالمعنى الثاني، لا يستطيع الإنسان على كل حال (قبل أن يآثم وبعده) أن يمتثل لأوامر الشرعية بدون لطف الله.

الظاهر أن دليل هذا الرأي نقلي صرف، وأن الأكويني، للتخلص من المشكلة العقلية، ابتدع هذا المعنى للدفاع عن قدرة الإنسان المستقلة على نوع من الامتثال.

المعصية، كان قادراً على أن تكون له إرادة الخير في تلك المجموعة من الأمور التي تقع في إطار مقتضيات الطبيعة، وهو في هذا لم يكن بحاجة إلى لطف الله، فمثلاً كان بإمكانه اكتساب الفضائل المكتسبة بإرادته المستقلة، ولكنه كان عاجزاً عن اكتساب ما تجاوز ذلك. مثلاً لم يكن قادراً على اكتساب الفضائل اللدنيّة التي يهبها الله، لأنها أكبر من ذاته. إن الإنسان بعد ارتكاب الذنب يكون أشبه بالمريض الذي يصعب عليه جداً أن يستفيد من قواه الطبيعية من دون الاستعانة بالدواء. إن إنساناً كهذا يحتاج الى لطف الله إلى حد ما، ولكن الأمر لا يبلغ حدأ - حسب رأي أوغسطين - يعجز فيه عن إرادة فعل الخير مطلقاً، بل إن قيامه ببعض افعال الخير العادية، كالفلاحة والزراعة وعمارة الدنيا قد يكون ممكناً من دون الاستعانة بلطف الله. وبناء على ذلك لا يمكن القول بأن الإنسان محتاج الى اللفظ الإلهي احتياجاً مطلقاً.

طبعاً، كما سبق القول، إن الإنسان في كلتا الحالتين محتاج الى لطف الله:

فمن حيث الحركة التي ترجع إلى المحرك الأول، يقول الأكويني إن الإنسان اليوم يشترك مع آدم أبي البشر في الأمور الذاتية، لأن الجميع من نوع واحد، وكل ما كان متوقعاً من آدم متوقع من إنسان اليوم أيضاً. هنا تظهر مشكلة الإرادة الحرة وجمعها إلى الحاجة إلى لطف الله. جواب الاكويني يشمل المجالين، فهو يقول لا إنسان الأول كان مستغنياً كلياً عن لطف الله، ولا إنسان اليوم محتاج احتياجاً مطلقاً إلى لطف الله في فعل الخير. في الإجابة عن الدليل الأول، يوضحه في القسم الأول، وهو أن الإنسان قادر على أن لا يريد فعل الخير، مما يعني أن له أن يقرر القيام بعمل ما أو الخير، أي إنه يستطيع أن يتعقل الأمر. وبديهي أن العزم على تعقل الأمر يتطلب بذاته تعقل الأمر، أي إن كل إرادة

الإنسان. لا شك في أن تجنب الإثم لا يكون بدون الاستعانة بلطف الله. ومن جهة أخرى، إذا فرضنا أن الإنسان لا يستطيع تجنب الذنب بدون لطف الله، فيلزم أن لا يكون الذنب ذنباً لأنه سيكون خارج اختيار الإنسان، وإذا ارتكب الذنب مع وجود لطف الله، يكون اللطف عبثاً ولغوياً. لذلك لا بد من الاعتراف بأن ترك الذنب لا يكون بدون الحاجة إلى لطف الله.

يقول الأكويني إن حقيقة الذنب هو الانحراف عن الفطرة، لذلك، ففيما يتعلق بالإنسان قبل ارتكاب الذنب، لا بد من القول بأن تجنب الذنب لا يتطلب لطف الله، لأن السلوك، في الواقع، يكون بمقتضى الطبع، وبذلك تحل مشكلة كون الذنب ذنباً، أما الحاجة إلى اللطف في هذه الحالة فهي الضرر الذي يصيب طبيعة الإنسان وفطرته، بعد ارتكاب الإثم، ويقوي فيه الرغبة في تكرار الذنب، إذ يقول رجال الكنيسة إنه إذا لم تقتلع الجريمة من أصولها اقتلاعاً، يجر الإنسان إلى ارتكاب المزيد من الإثم. لذلك فإن ترميم الفطرة يحتاج إلى اللطف، واجتتاب جميع الآثام لا يتيسر بدون ذلك اللطف. مع ذلك، فإن الإنسان الملوث بالآثام لا يعني أنه ارتكب جميع الآثام. إنه يستطيع أن يتجنب بعض الذنوب الكبيرة والصغيرة. هنا يبرز دور العادة التي تكلم عليها أرسطو في كتابه (الأخلاق).

الفصل الثاني يدور حول ماهية اللطف. سبق القول إنه منذ أيام أوغسطين حتى عصر التنوير، كان تصور المسيحيين المؤمنين عن اللطف هو أنه قدرة إلهية مستقلة عن الإنسان وتؤثر فيه. ورأي الأكويني أن من واجبه أن يبين هذا التصور بياناً عقلياً، فكان لا بد له من دراسة ماهية اللطف.

المسألتان الأولى والثانية في هذا الفصل هما: هل اللطف الإلهي الذي يشمل شخصاً ما يضيف إليه شيئاً، وهل هذه الإضافة من مقولات الكيف؟ بدراسة

المسألة الخامسة تخص تدخل لطف الله في بلوغ الإنسان إلى السعادة الخالدة الأخروية. هنا أيضاً يقوم الأكويني بجمع نصوص متناقضة ظاهرياً من الكتاب المقدس على أساس حكمة أرسطو المدرسية. يقول لا يمكن للإنسان أن يصل إلى السعادة الأبدية بدون تدخل لطف الله، لأن العلة لا يمكن أن تخلق معلولاً أشرف وأسمى منها. من الواضح إن السعادة الخالدة أشرف بكثير من جميع أفعال الخير التي تتحقق في حياة الإنسان، لذلك لا يمكن أن تكون معلولة لها.

المسألة السادسة تدور حول تدخل الله في تحرير الإنسان من الذنب الذي ارتكبه. يعتقد الأكويني أن الإنسان يصاب بثلاثة أنواع من الأذى بسبب الذنب:

الأول هو أنه يصبح ملوثاً بسبب الذنب، الثاني إصابة فطرته بجروح، وأخيراً يصبح مستحقاً للعقاب الإلهي. إن الانفلات من هذه الآفات الثلاث لا يكون إلا بلطف من الله فقط. على أثر ارتكاب الذنب يفتق شعاع الهداية الإلهية الذي يلف الإنسان في الرحمة الربانية، ولا يمكن رتقه إلا بلطف من الله، إن النظام الفطري الإنساني من خلق الله أيضاً، فإذا اضطرب على أثر ارتكاب الإثم، لا يمكن أن يعود إلى حالته الأولى إلا بالانجذاب الإلهي مرة أخرى نحو مصدر الرحمة الأزلي الأول. إن غفران العقوبات الأخروية أيضاً لا يكون إلا من جانب الله الذي أغضبه الذنب.

السؤال الأخير الذي ورد في هذا الفصل يتناول علاقة لطف الله بالتقوى والامتناع عن ارتكاب المعاصي، هل يستطيع الإنسان أن يتجنب المعصية من دون لطف الله؟

أوغسطين من جهة يقول مؤكداً إن الظن بأن الإنسان باتباع الشرع، ومن دون الحاجة إلى لطف الله، يستطيع أن ينال الخلاص، إنما هو خطأ فاحش لا يستحق السماع، لأن الشرع وحده لا يستطيع أن يخلص

المحرك الأول، في روح الإنسان فتحمله على الاتجاه نحو الخير، ثم الصور أو الكيفيات التي تمهد الطريق أمام الروح المتحركة نحو الخير الأعلى، إن لطف الله في صورته الحركية ليس، بالطبع، من مقولات الكيف، لأن أرسطو يعتبر الحركة «فعل» المحرك في المتحرك. أما الصور أو الحالات التي تظهر في النفس وتسوقه نحو الخير، فيمكن، بالطبع، أن تكون من مقولة الكيف. بناء على ذلك يمكن أن نتصور اللطف حقيقة أحد طرفيها في ذات الله والطرف الآخر في روح المخلوق، وهو في ذات الله صورة جوهرية، وفي المخلوق صورة عرضية، لأن الخير المحض كامل في ذات الله، ولكن بما أن الإنسان يتخلق به فإنه لا يستطيع أن يستوعبه في ذاته بحد الكمال، فيكون على درجة أدنى^{٨١}.

في البابين الأخيرين من هذا الفصل تطرح مباحث كلامية جزئية عن ماهية اللطف، وهل اللطف من حيث الماهية هو الفضيلة وأن موضوعه هو النفس ذاتها أو إحدى قواها. وبعد ذلك يشير الأكويني إلى مختلف آراء رجال الكنيسة ويخلص إلى القول بأن الفضيلة نوعان: الفضيلة المكتسبة والفضيلة الموهوبة. وبعد أن ينقل تعريف أرسطو الفضيلة على أنها ترتيب كل شيء بشكله الكامل، وأن «الكامل» يعني ما يكون بمقتضى الطبع، يستنتج أنه حيثما يمكن تصور وجود الفضيلة، لابد من افتراض وجود طبيعة سابقة عليها، لذلك، في الفضائل المكتسبة، التي تتحقق بعمل الإنسان، تلك الطبيعة المفروضة جزء من الإنسان، ولكن في الفضائل الموهوبة التي هي فوق طبيعة الإنسان، يفترض فيها نوع من المشاركة الإلهية. لذلك، فمتلما أن الفضائل المكتسبة هي غير العقل، كذلك الفضائل الموهوبة هي غير لطف الله.

من المفيد هنا الإشارة إلى أن اصطلاح الفضيلة Virtue في مجموعة الكلام الاخلاقي المسيحي يختلف

استعمالات لفظة Grace في المحاورات يتبين أن اللطف ثلاثة معان، الأول: المحبة والعناية بالفرد. الثاني: الهدية أو الهبة التي تسبغ على الفرد من باب المحبة والعناية. الثالث: إحساس الفرد بالفرح عند تلقيه تلك الهبة. لفظة grateful المأخوذة من Grace وتعني أداء الشكر، تختص بالمعنى الثالث. من الواضح أن التحقق الخارجي للمعنى الخارجي ينجم عن المعنى الثاني الذي يتبع الأول.

هناك فرق بين لطف المخلوق على المخلوق، ولطف الخالق على المخلوق. ففي الحالة الأولى يكون فاعل اللطف جزءاً من العلة، لأن الخير الذي في متلقي اللطف يدرك أنه قد لطف به. ولكن في لطف الله بالمخلوق يكون اللطف نفسه علامة على ظهور الخير في الشخص الذي يتلقى اللطف، لأن الخير الأعلى ومنشأ كل خير هو الله تعالى، ولا يمكن أن نتصور وجود خير في مخلوق لا يوجد في الخالق ليصبح دافعاً إلى الخير. المثال البارز على ذلك هو التقدير الإلهي وقضاؤه، إذ بهما يتعين مصير الإنسان من قبل. من الواضح أن المصير الحسن ليس ثواباً على عمل الفرد، لأنه ليس مخلوقاً بعد.

لطف الخالق بالمخلوق على نوعين، أحدهما اللطف العام الذي يشمل جميع المخلوقات، وهذا اللطف هو تلك المحبة والرعاية الإلهية التي هي علة وجود الأشياء. هذا المعنى خارج عن البحث كله، والنوع الثاني هو اللطف الخاص، ويعني العناية التي يوليها للإنسان ويقدمه بموجبها إلى ما وراء حد الطبيعة، ويسبغ عليه من رداء جلاله. إن الله هو الخير الأعلى، ولطفه الخاص بالإنسان هو انه يريد الخير الأعلى، ذاته المقدسة، للإنسان.

على هذا المعنى، فاللطف، حتى بمعناه الأول، عندما يسبغه الله على الإنسان، يضيف إليه شيئاً، لأنه يستتبع خيراً للإنسان. أمّا ما هي ماهية هذا الشيء فيمكن أن نتصور حالتين: الحركة التي يوجددها الله، بصفته

الحب الإلهي الأزلي. كذلك الحال من حيث امتلاك الروح فإنه يعتبر ضرباً من المشاركة في ذات الله تعالى على وجه التشابه من خلال^(٩) «عادة الخلق الخاص».

إن التعبير الأكثر فلسفة عن هذا الموضوع عند الأخذ بنظر الاعتبار نظريات الأكويني السابقة هو القول بأن اللفظ يرجع في جذوره إلى الله، وهو في مرتبة الجواهر في ذات الله، فإذا تعلق بالإنسان يضعف خلوصه وشدته، ويتحول إلى الكيف، وموضوع هذا الكيف هو النفس ذاتها. وعندما يقع هذا الحدث، يصبح الإنسان موضع لطف الله وتكون نتيجته الخلق المجدد الذي لا نعرف حقيقته، ولكن أثره هو أن الإنسان الترابي، في الخلق المجدد هذا، يكون مساهماً في وجود الله تعالى من حيث اشتراك كليهما في التمتع باللفظ، الذي هو في الإنسان محل للحلول، وفي الله هو ذاته عينها.

علة اللفظ

الفصل الرابع من رسالة توما الأكويني يختص بدراسة علة اللفظ، وفيه خمس مسائل. الأولى تتساءل عما إذا كانت العلة الفاعلية لللفظ تنحصر في الله وحده، أم أن للمخلوقات أن تفعل الخير أيضاً. تدل نصوص الكتاب المقدس في هذا الباب، في الظاهر، على أن الملائكة وشخص المسيح والعبادات يمكن أن تكون مفيض اللفظ الإلهي. ولكن الأكويني، بالنظر لرأيه في أسس ماهية اللفظ، يعتقد بأن فعل اللفظ ينحصر في الله وحده، وأن هذه الظواهر يجب أن تؤوّل بشكل ما، لأن اللفظ، بالمعنى النوعي، هو المشاركة البشرية في الذات الإلهية، إذ إن حقيقته هو النسبة بين الله والبشر، ولا يمكن لبشر أن يعتبر فاعله، فالفاعل يجب دائماً أن يكون أقوى من المعلول، وما من شيء أقوى من الله تعالى.

عندما يعتبر الكتاب المقدس عيسى المسيح هو علة اللفظ بالإنسان، لا ينظر إليه من جانبه البشري، بل من

في معناه عن الاصطلاح الاسلامي قليلاً.

يستبان من مسطوي كلمات توما الأكويني أن تصوره للفضيلة هو أنها قوة تجر الإنسان إلى فعل الخير، وهي أشبه بالملكة، وهذا ناجم عن ثقل المعنى المستعمل في الأخلاق الاسلامية. بالطبع، في الاستعمالات الأخرى تكون الفضيلة من الصفات الممدوحة، كما ان اصطلاح الفضائل الثلاث، يعني الإيمان والرجاء والبر، يكون من هذا القبيل. وفي تصور «القوة» يتساءل الأكويني عما اذا كانت القوة التي تسمى لطف الله هي نفسها القوة التي تسمى الفضيلة أم لا، والظاهر إذا تغاضينا عن تصور «القوة» واعتبرنا الفضيلة هي تلك الصفات الممدوحة أو هي الشيء الحسن، فلا يبقى ما يدعو الى التساؤل.

وفيما يخص السؤال: هل موضوع اللفظ هو النفس

ذاتها أم واحدة من قواها، يقول الأكويني إن اتخاذ قرار بهذا الشأن مبني على الرأي الذي يتخذ في المسألة السابقة. إذا اعتبرنا اللفظ، من حيث ماهيته، هو الفضيلة نفسها، فلا يكون موضوعه هو النفس ذاتها، بل قواها. وإذا اعتبرنا اللفظ بالنسبة للفضيلة كنسبة العقل إليه، عندئذ يلزم أن يكون موضوعه هو النفس ذاتها. هنا يعرض الأكويني بياناً خطابياً مقبولاً عن الإيمان المسيحي باللفظ، فيقول: «بناء على ذلك، لما كان اللفظ سابقاً على الفضيلة، فموضوعه أيضاً يكون سابقاً على «قوى النفس»، لذلك مثلما ان الإنسان يصبح مساهماً، بعون الإيمان ومن حيث قوته العاقلة، في المعرفة الإلهية، فكأن المعرفة التي يكتسبها الإنسان تكون نوعاً من إسهامه في بحر العلم الإلهي. ومن حيث قوة الإرادة يكون مشاركاً، بعون الأعمال الصالحة، في العشق الإلهي، ويقصد بالعمل الصالح الإنفاق وإعانة الآخرين charity التي تقدم للبشرية بدافع من الحب. هنا أيضاً يعتبر حب الإنسان لأخيه الإنسان جزءاً من

بعد أن اعترفنا أن الله هو العلة الوحيدة لفاعلية اللطف، واعتبرنا تحقق نوع من اللطف منوطاً بوجود الاستعداد والقابلية في المتلقي بواسطة أفعال إرادية خاصة، يتبادر إلى الذهن هذا السؤال: هل يصبح اللطف لازماً بوجود الاستعداد أم لا؟ جواب الأكويني يأتي في الباب الثالث.

بحسب الأسس التي تقررنا في البحث السابق، الاستعداد للطف يكون عن طريق أفعال إرادية خاصة هي نفسها تحتاج إلى لطف آخر، أي تحريك إرادة فعل الخير، لذلك يمكن تقويم هذا الاستعداد من وجهين: الأول هو أن إرادة الإنسانية تتعلق بفعل ما، وأن ذلك الفعل متحقق، وأن الاستعداد لتلقي لطف الله موجود، فلا ضرورة لتعلق المزيد من لطف الله بالإنسان، لأننا قلنا من قبل إن علة فاعلية اللطف هو الله وحده، وما من مخلوق يقدر أن يجبره على فعل ما. أما من حيث الوجه الآخر القائل بأن هذا الاستعداد هو معلول للطف الله وفعل الله هو علة تحققه، فلا مانع من أن يكون هذا الفعل علة لفعل آخر، وبذلك لا تكون هناك ضرورة لإجبار الله. هنا تضيف أن إرادة الله لا تتخلف عن مراده. إذا شاءت إرادة الله أن يخلص الإنسان، وتم فعل الإنسان الاختياري بلطف الله، يصبح المراد، وهو اللطف الآخر، ضرورياً، ومن الواضح أن هذه الضرورة ليست مفروضة على الله من الخارج.

القسمان الآخريان من هذا الفصل يتناولان أبحاثاً جانبية: هل اللطف الذي يسبغ على فرد يمكن أن يكون أكثر مما على الفرد الآخر، أم لا؟ وهل الشخص يستطيع أن يدرك أنه مشمول باللطف، أم لا؟ بالنظر إلى أن هذه الأبحاث ليست حيوية في هذا الباب فقد أهملناها.

الفصل الخامس يتناول إصلاح المذنبين تحت عنوان آثار اللطف. في هذا الفصل يسعى القديس توما الأكويني إلى إبراز فلسفي لآراء أربابها رجال الكنيسة في هذا

حيث اتحاده بالله، فيكون علة اللطف. والعبادات أيضاً وسائل لتدخل الله في مصائر البشر ليس إلا، وإن ما يقوم بالدور الأساس في تطهير الإنسان هو روح القدس مما يؤدي إلى استعمال هذه الوسيلة.

والكتاب المقدس يؤكد أيضاً أنه من دون روح القدس لا يمكن التقدم في ملكوت الله^(١٠)، أما فيما يتعلق بالملائكة، الذين يعتقد الآباء المسيحيون بأنهم قادرين على تطهير الإنسان والملائكة الأدنى، يقول الأكويني إن هذا التطهير لا يعني التدخل التكويني لفرض الخلاص، بل يعني أنهم يقومون بتبليغ الأوامر اللازمة. وبناء على ذلك، التدخل بقصد خلاص الإنسان لا يكون إلا من جانب الله.

المسألة الثانية تتساءل هل يشترط في شمول لطف الله استعداد الفرد عن طريق الأعمال الإرادية أم لا؟ يقول الأكويني هناك نوعان من اللطف، فمرة يكون المقصود من اللطف هو الهبة الإلهية التي تعطى للفرد، ومرة يكون عوناً وتوفيقاً من الله في صورة تحريك إرادة الإنسان لعمل الخير. بالمعنى الأول ينبغي أن يكون شمول اللطف مسبقاً بنوع من الاستعداد في الإنسان والذي يتحقق بالقيام بأفعال إرادية خاصة، وذلك لأن «الصورة لا يمكن أن توجد إلا في المادة المستعدة لذلك»^(١١). أما اللطف بالمعنى الثاني فلا يكون مسبقاً بأي فعل إرادي للإنسان، بل يكون سابقاً له.

تلقي هذا الرأي بعض الانتقادات، أهمها أن الفاعل القادر المطلق يستطيع أن يخلق الصورة من دون مادة، وإلا فلن يكون قادراً مطلقاً. إذن فإن تحقق اللطف من دون استعداد سابق ممكن.

جواب الأكويني عن هذا الاعتراض هو أن القادر المطلق ليس بحاجة إلى صورة لمادة أوجدها فاعل آخر، ولكن ليس ثمة ما يمنع من أن يخلق صورة ما يكون منوطاً بخلق مادة سابقة مناسبة لها.

الذنب، وأخيراً غفران الله الذنوب. السبب في عدم اعتبار التوالي الزمني لهذه المراحل هو أنه يرى عمل الإصلاح دفعياً دون زمن، وهو يسوّغ ذلك بقوله إن سبب التحديد الزمني لكل حدث هو ضعف الفاعل ومقاومة المادة، وهما منتفیان فيما يخص إصلاح المذنبين.

في القسم الأخير من هذا الفصل يعمد توما الاكويني إلى القول بأن إصلاح المذنبين أعظم عمل يقوم به الله بشكل معجز. أوغسطين سبق أن قال في موضع ما إن إصلاح المذنبين أعظم من خلق الملائكة العادلين. مقولة الأكويني، من حيث اختلاف المعاني، أكبر من ذلك. يقول يقاس عظم الفعل بالفعل نفسه أحياناً، وأحياناً بالنتيجة. في المقارنة الأولى العالم أعظم من إصلاح المذنبين، ولكن في المقارنة الثانية العكس هو الصحيح، لأن ثمرة الإصلاح هي أن يصبح الفرد شريكاً في جلال الله وجماله وهو أشرف من العوالم كلها. وله تصريح مشابه عن إعجاز هذا العمل، إذ يقول إن إعجاز عمل ما قد يتعلق بقدرة الله اللامتناهية، وبهذا المعنى يكون إصلاح المذنبين عملاً معجزاً، كما سبق قوله. وأحياناً يكون انطباع صورة في مادة لا تستطيع تحمل ذلك في الحالات الاعتيادية، مثل إحياء الميت أي نفخ الروح في جسد ليس له، عادة، الاستعداد لذلك. إصلاح المذنبين بهذا المعنى ليس إعجازاً، لأن صورة الإنسان الإلهية فطرة إنسان خلق بصورة الله.

اللفظ والاستحقاق

من المسائل المرتبطة ببحث اللفظ الإلهي استحقاق الإنسان. في الفصل الأخير من رسالة اللفظ يتناول الاكويني هذه المسألة. السؤال الأول هو هل يمكن القول بأن الإنسان يستحق شيئاً من الله؟

يوضح الأكويني ذلك بقوله إن فكرة الاستحقاق بمعناها الحقيقي يمكن تصورها بشأن شيتين من طراز واحد. إذا وصل خير من أحد إلى شخص آخر من

المجال، وبعض النصوص الواردة في الكتاب المقدس. ومن بين المفاهيم الرئيسية في الدين المسيحي هو مفهوم «إصلاح المذنبين» الذي يعبر عنه الأكويني بلفظة justification بمعنى ابراء الذمة والتحرر من تبعات الذنب، وهو يراها مشتقة من الجذر justice بمعنى العدالة، أي وضع الشيء في موضعه. إن قوله عن أثر اللفظ أنه يمحو الذنوب يجري هكذا: العدل في باطن الإنسان يقتضي أن تنتظم قواه بحيث إن قواه الدنيا تكون تابعة للقوى العليا، وهذه تكون تابعة لله. الذنب يعني الاعتداء على هذا النظام، وإصلاح المذنب يكون بإعادة هذا النظام إلى نصابه. لذلك فإن ثمرة لطف الله بالمذنب هو تحريره من قيود آثار الذنب، وإعادة العدل في عالم وجودهم مرة أخرى إلى مكانه.

إن الله رحيم بالناس رؤوف، وهي رحمة دائمة. أما المتقبل فيمكن أن تحجب عنه رحمة الله. إزالة هذا الحجاب وشموله برحمة الله مرة أخرى تستوجب أن يشمل لطف الله حال المذنب فيغفر له. وشمول اللفظ يعتمد على أن يحرك الله إرادة الإنسان الحرة نحو ترك الإثم وجبره، وذلك لأن كل حركة يعطيها الله لأي شيء بصفته المحرك، تكون مطابقة لمقتضى فطرة ذلك الشيء وطبعه، ومقتضى طبع الإنسان هو العمل الإرادي. لذلك فاللفظ في التكفير عن الذنوب يتم أثره عن طريق عمل الإنسان الارادي، والخطوة الأولى في هذا العمل الارادي هي التوجه إلى الله، وهو الذي يطلق عليه إصطلاح الإيمان. والعزم على ترك ارتكاب الذنوب هو الشرط الآخر للانتقال من حالة الإثم والتلوث إلى حالة الصلاح.

توما الأكويني يقرر أربع مراحل لإصلاح الذنوب، ولا يعتبر فيها التقدم والتأخير الزمني، ولكنها تختلف من حيث المرتبة. الأولى نفخ اللفظ، الثانية حركة إرادة الإنسان الحرة نحو الله، الثالثة العزم على ترك ارتكاب

الإنسان للحياة الأبدية يعود إلى أن نظام العلة والمعلول في الوجود، وهو سنة إلهية، يوجب أن لا يكون لأي معلول وجود أشرف وأعلى وأعظم من علته، والحياة الأبدية أشرف أعمال الإنسان قاطبة، فلا يمكن أن تكون أجرة ومعلولة له في الحالة الثانية. وهناك مانع آخر يضاف إلى ذلك، وهو أوزار الذنوب ووبالها مما يوجب غضب الله وإبعادهم عن دار كرامته. لذلك لا استحقاق للحياة الأخروية من دون لطف الله الذي يؤلف الجزء الأخير من العلة في الحالة الأولى، ويوجب المصالحة مع الله في الحالة الثانية.

هنا لا بد من الإشارة إلى النكتة التالية: يستنتج من بين طيات الكلمات، وأحياناً من تصريحات رجال الكنيسة، أن السعداء هم الذين تكون لهم حياة خالدة. يروى عن القديس بولس أنه قال: «أجرة المذنب الموت»^(١٢). فإذا أخذنا بنظر الاعتبار قوله عن الحياة الخالدة في عيسى المسيح، يمكن أن نستنتج انه يرى الخلاص حياة والشقاء موتاً، على الرغم من صعوبة إصدار حكم قطعي بأنه كان ينكر الخلود في النار.

في بحث الاستحقاق يعتقد الأكويني أنه إذا نال شخص لطف الله، لا من حيث العمل ذاته الذي ينجزه، بل من حيث بذل الجهد في طاعة الله، وبموجب الاتفاق الذي سبق ذكره، يصبح جديراً بنوع من الاستحقاق يمنحه الله له بقدرته ورحمته اللامتناهية. عظمة المثوبة الإلهية من عظمة لطفه.

٣- اللفظ في كلام الشيعة

متكلمو الشيعة، بالاتكاء على قاعدة اللطف، تناولوا عدداً من المسائل بالدرس والتحليل، منها مسألة وجوب التكليف الابتدائي، وجوب البعث، ضرورة عصمة النبي والإمام، وجوب نصب امام وضرورة الثواب والعقاب. بعض المتكلمين وسعوا من دائرة شمول قاعدة اللطف بحيث إنهم أجازوا تطبيقها في مواضع من الفقه أيضاً.

طرازه، يمكن أن نتصوره يستحق شيئاً لقاء ذلك، لذلك فلا يمكن تصور وجود مثل هذا الاستحقاق بين الله والإنسان. مع ذلك، هناك نوع آخر من الاستحقاق في العلاقة بين المولى والعبد أو بين الوالد وولده، يمكن تصوره. بين الله والإنسان أيضاً يمكن أن يكون مثل هذا الاستحقاق، أي إن المولى نفسه قد يعين استحقاقاً للعبد إزاء قيامه بعمل يقرره له. في هذه الحالة، كل ما ينشأ من العبد هو في الواقع من المولى، وفي الوقت نفسه يتحقق الشرط اللازم للاستحقاق المتفق عليه.

بهذا الشرح ينحل تلقائياً عدد من الاعتراضات الموجهة إلى فكرة الاستحقاق هذه، مثل: كيف يكون الإنسان مستحقاً للجزاء من الله لخير يعود على نفسه، لا على الله؟ أو كيف يكون فعل خير الإنسان، الذي تم بحول الله وقوته، مستحقاً للثواب؟ أو أن الاستحقاق يستوجب وجود نوع من الدين على الطرف الآخر، ولكن لما لم يكن الله مديناً لأحد من عباده بشيء، لذلك ما من أحد يكون مستحقاً لشيء من الله، أو أن أي عمل خير يقوم به الإنسان هو واجبه تجاه الله، والمرء الذي يؤدي واجبه لا يستحق الأجرة والثواب.

للأكويني جواب خاص عن مسألة الدين. يقول: إذا حصل استحقاق تعاقدى للعبد، لا يحصل في الطرف الآخر دين على الله للإنسان، وإنما يستبين دين الله لله وهو الناجم عن وعد الله وعهده. بطرح الاستحقاق التعاقدى تنحل المشكلات المذكورة آنفاً.

مسألة الأكويني الأخرى هي القول بأنه من دون لطف الله لا يستحق أحد الخلاص الأبدى والحياة الخالدة، لذلك، فالحياة الأبدية تتطلب اللطف الإلهي. وهو يوضح ذلك بقوله إن الإنسان يمكن تقويمه في حالتين، حالة انعدام الذنب، مثل آدم أبي البشر في الجنة قبل الهبوط، وحالة الإنسان الملوث بالإثم، مثل أبناء آدم في حياتهم على الأرض. في الحالة الأولى، عدم استحقاق

أي تدخل في قدرة المكلف على القيام بعمل معين أو تركه (مصداق التكليف)، لأنه إذا فقد المكلف قدرته بدون اللطف، يكون اللطف - عندئذ - من مقدمات الاختيار والتكليف بدونه قبيح»^(١٣).

يتضح من بيان الطبرسي هذا أن اللطف في نظره نوع من تدخل الله في أعمال الإنسان اليومية بهدف ترغيبه في عمل الخير وإبعاده عن ارتكاب المعاصي، مع اعتبار حرية الإنسان الكاملة في الاختيار. هذا التدخل يعتبر من جنس الأفعال التكوينية الإلهية، ولا علاقة له بالتشريع وبيان التكليف وإرسال الرسل. بالطبع يعتبر التشريع الإلهي من مقولة اللطف بالمعنى الثاني، وهو خارج عن مجال الخلاف في علم الكلام.

لإثبات وجوب اللطف على الله بهذا المعنى، يورد الطبرسي ثلاثة أدلة، أحدها يقوم على الحسن والقبح العقليين، ولكن الدليل الآخر ليس كذلك، وهو - حسب قوله - ملزم للأشاعرة أيضاً.

الدليل الأول: وهو إن غرض الله من التكليف هو طاعة العباد، يمكن أن نتصور حالة يكون فيها الله قد قرر تكليفاً ويكون للعبد الخيار في فعله أو تركه، ولكن إذا لم يفعل الله شيئاً يرغب العبد بأداء التكليف، عندئذ يكون قد عصى. في هذه الفرضية إذا لم يفعل الله ذلك يكون قد نقض غرضه. لقد ضربوا مثلاً لذلك بحالة امرئ يدعو شخصاً إلى الطعام، ولكن الضيف - بالرغم من قدرته على الرفض أو القبول - فإنه إذا لم يلحظ شيئاً من الملائمة من جانب الداعي فإنه يرفض الدعوة. إن هذا المضيف إذا لم يبد البشاشة في وجه الضيف يكون قد نقض غرضه.

إن كبرى هذا البرهان بديهي. نقض الغرض أمر قبيح، والله لا يفعل القبيح.

الدليل الثاني: كل فعل له ما يدعو إليه، ويخلو مما يدعو إلى تركه، ويكون الفاعل قادراً عليه، يصبح وقوعه

هناك تقارير مختلفة عن هذه القاعدة وبراهين لإثباتها. فيما يلي نقوم بدراسة تقريرين استدلاليين مهمين، هما تقرير المرحوم الطبرسي في كتابه «كفاية الموحدين»، وتقرير المرحوم العلامة في «شرح التجريد».

يبدأ المرحوم الطبرسي تقريره عن اللطف بذكر معان ثلاثة لهذا المجال وتنقيح محل بحث المتكلمين، فيورد ثلاثة أدلة عقلية في إثباته، ويحاول حل الإشكالات الموجهة إلى القاعدة. المعنى الأول للطف هو مطلق الرأفة والرفق والمداراة والإحسان والشفقة، وهي ليست واجبة على الله، ولم يدع أحد وجوبها. المعنى الثاني هو أداء حق كل مستحق، بيان مصالح العباد ومفاسدهم وجميع الأمور التي تخص صلاح حياة الناس في الدنيا والآخرة. اللطف، بهذا المعنى، واجب على الله، ولا يشك أحد في ذلك. من ثمار هذا اللطف بيان التكليف، وإنزال الكتب، وإرسال الأنبياء ونصب الولي. المعنى الثالث، وهو موضع بحث المتكلمين، هو «كل ما له تأثير في إبعاد الناس عن المعصية وتقريبهم إلى الطاعة، ولكنه لا دخل له في قدرتهم على أداء التكليف، كما أنه لا يجردهم من حق الاختيار». يرى المرحوم الطبرسي أن محل خلاف المتكلمين حول هذا المعنى هو وجوب اللطف أو عدم وجوبه. هناك ثلاثة شروط في تعريف اللطف، كل منها احتراز من المعنى الخاص، الشرط الأول هو أن يكون أصل التكليف وأحكامه محرراً ومعلومًا، إذ إن الكلام على التقريب إلى الطاعة لا يكون إلا بعد ذلك الإحراز. لذلك فإن بيان الله التكليف ليس لطفًا بهذا المعنى، لأنه لا يقرب إلى الطاعة، بل هو نتيجة للطاعة. الشرط الثاني هو أن التقريب أو الإبعاد ينبغي ألا يكون إلى درجة تؤدي إلى الانفصال أو الترك، ولا أن يسلبه حق الاختيار، إذ في هذه الحالة لن تكون طاعته طاعة. الشرط الثالث هو أن لا يكون لفعل اللطف

جميع العباد، مع ذلك فقد منع الله هذا اللفظ ليضعة عقود (حتى سن الأربعين) عن العباد.

إن الجواب الذي ينقل عن المتكلمين بصورة إجمالية هو أن اللفظ يختص بما قبل إتمام الحجة، بينما الاعتراضات المذكورة تخص ما بعد إتمام الحجة، لذلك فإنها خارجة عن موضوع اللفظ. بعد ذلك يقول المرحوم الطبرسي إن هذا الجواب غير مقبول، لأن التعريف الذي أورده للفظ يعود إلى ما بعد إتمام الحجة.

كلام الطبرسي هنا لا يخلو من الغموض، إذ ليس واضحاً كيف حل جواب المتكلمين الاعتراض الأول. إذا حملنا هذا الجواب على أن اللفظ هو إرسال الرسل وتكليف العباد فإنه يستوجب الاعتراض، وإذا قلنا بسبق اللفظ على إتمام الحجة وباعتبار التكليف والتشريع إتماماً للحجة على العباد، عندئذ يبقى الاعتراض الثاني والثالث بدون جواب، وإن تمت الإجابة عن الاعتراض الأول، بالقول بأن اللفظ قد شمل حاله، وتقرر التكليف والتشريع، ولكن إرادته السوء جعلت مصيره النار. على كل حال، إذا اعتبرنا اللفظ وفق التعريف الثالث، لا يمكن رد الاعتراض الأول بالجواب المذكور للسبب الذي قال المرحوم الطبرسي بأن الاعتراضين الثاني والثالث لا يكون لهما محل من الإعراب، لأن هذا اللفظ يكون مسبوقاً بإمكان الطاعة، وذاك يكون مسبوقاً بالتكليف. لذلك فتأخير التكليف لا يعني حجب هذا اللفظ. الحل الذي يختاره المرحوم الطبرسي هو إننا إذا اعتبرنا وجوب اللفظ من باب امتناع نقض الغرض، عندئذ يكون متفرعاً من وجوب التكليف، ووجوب التكليف متفرع من حسن التكليف، إذن حسن اللفظ متفرع من حسن التكليف. حيثما أحرز حسن التكليف، يصبح الحكم بوجوب اللفظ ممكناً. ولكن حسن التكليف ليس حسناً ذاتياً، بل هو تجاهل الثمار والنتائج.

ضرورياً، وإلا كان تخلف العلة عن المعلول.

بعبارة أخرى، إذا كان الفاعل المختار قادراً على القيام بعمل ما، ويكون له الدافع إلى القيام به، ولا يكون ثمة ما يمنعه، فإنه يقوم بذلك الفعل بالضرورة، لأن مبادئ الفعل تامة. واللفظ بالمعنى المقصود في البحث فعل من هذا القبيل، فالله قادر عليه، وله الدافع إلى فعله، ولا وجود لأي صارف عنه، إذن صدور هذا الفعل من الله ضروري. من الملاحظ في هذا البرهان استحالة تخلف المعلول عن العلة، ومحط البرهان السابق هو استحالة قيام الله بعمل قبيح، لذلك يرى المرحوم الطبرسي أن هذا البرهان ملزم للأشاعرة.

الدليل الثالث: بما أن الله كمال مطلق، فإن فعله أتم الأفعال وأصلحها، ومن المستحيل أن يصدر عنه فعل لا يكون على أتمه وأصلحه، من جهة أخرى، تقرب العباد من الطاعة وإبعادهم عن المعصية أصلح لحالهم، إذن هذا الفعل واجب على الله.

ضمن الإشارة إلى أن الدليلين الأخيرين يكفيان لاثبات اللفظ بالمعنى الثاني، يستشهد الطبرسي بآيات من القرآن تشير إلى الغرض من الخلق وضرورة البعث، ثم يشرح الاعتراضات الموجهة إلى قاعدة اللفظ، ويذكر إجابات القدامى وينقدها ويوجب عنها.

الاعتراض الأول: إذا كان الله لطيفاً بالعباد، فعليه أن لا يخلق كفاراً مصابين بالأمراض والشقاء، أو أن يميتهم قبل بلوغهم سن التكليف، لأنهم لكفرهم سيكونون مخلدين في النار، وهم في الدنيا مبتلون بشتى الأمراض. ولكن الله لا يفعل ذلك، فهو إذن ليس لطيفاً بالعباد.

الاعتراض الثاني: تكليف العباد لطف. والله يمنع هذا اللفظ عن عباده لبضع سنين، مع أنه لا فرق بين صبي مكلف وصبي على وشك التكليف.

الاعتراض الثالث: بعثة خاتم المرسلين لطف بحق

إثبات نقض الملازمة. مثلاً، الفعل (الف) مقرب الى الطاعة. وكل فعل يقرب الى إطاعة أوامر الله واجب، إذن (ألف) واجب على الله، ولكن الفعل (ألف) غير واجب على الله (بحذف القياس الوسطي والاستعانة بالحد الوسط «الله لم يفعل»)، إذن فالملازمة باطلة. أي إن المعترض يريد أن يبين صدق قضية وكذب تاليها بالاستعانة بقضية أخرى.

والآن إذا أردنا بدلاً من إبطال الصغرى بصورة مستقلة، إبطالها بالاستناد إلى هذه القضية الشرطية نفسها - وهي طريقة الطبرسي في حلها - نواجه المصادرة. إذا جاز هذا الأسلوب، فيمكن إنقاذ كل قضية شرطية كاذبة أبطلت بنقض واحد، وإبطال النقض بالاستعانة بالشرطية، هذا الحل أشبه بما لو أننا أردنا إبطال الشرطية «إذا كان شخص ما عالماً فهو فيلسوف» نقول: «داروين عالم ولكنه ليس فيلسوفاً، إذن هذه الشرطية كاذبة»، ثم لرد هذا النقض نقول «بما أن داروين ليس فيلسوفاً فهو ليس عالماً»، من البديهي إن مثل هذا الجواب لا يمكن إلا أن يكون مصادرة.

في البحث الكلامي حول النبوة العامة وعصمة الأنبياء والأئمة (ع)، يتمسك الطبرسي بقاعدة اللفظ. إن تقرير إثبات النبوة العامة يقوم على قبح نقض الغرض، لأن غرض الله من خلق الإنسان هو الوصول الى الكمال الأخروي، وهذا الكمال لا يتحقق إلا بإرسال الأنبياء والرسول، وهو أتم وجوه تقرب العبد من الطاعة وإبعاده عن المعصية. فإذا لم يبعث الله الأنبياء لا يتم تحقيق غرضه، كذلك يثبتون العصمة بتقرير أن الغرض من إرسال الأنبياء هو إرشاد الناس، والغرض من إرشاد الناس هو طاعتهم. إذا جعل الله النبي والإمام معصومين، إنقاد الناس براحة بال وانفتاح صدر، إذن إسباغ المعصومية على الأنبياء يقرب العباد إلى الطاعة، إذن هو واجب على الله. في ذيل هذا البرهان يقول

بناء على ذلك، لا يحرز حسن التكليف إلا علام الغيوب. إذن، حيثما منع اللفظ لابد أن يكون بسبب فقدان الحسن هناك، أو لاشتماله على مفسدة.

إذا اعتبرنا اللفظ من باب امتناع تخلف المعلول عن العلة، عندئذ يكون متفرعاً عن وجود الداعي في الله، وعدم وجود الصارف. إن العلم بوجود الداعي وفقدان الصارف، في حالات عينية، لا يتأتى للإنسان. إذن لا يمكن أبداً القول بأن اللفظ كان واجباً ولكنه منع، إذ حيثما لوحظ فقدان اللفظ، أمكن إبراره بفقدان الداعي أو بوجود الصارف.

مرجع هذا الحل - عموماً - هو أن قاعدة اللفظ، كقضية شرطية، تقول اذا قام الله بفعل يقرب العبد إلى الطاعة ويبعده عن المعصية، وجب على الله أن يقوم بذلك الفعل. لا يمكن لهذه القضية أن تعين، بأي مصداق كان، إن كان هذا الفعل الخاص لطفاً أم لا. إذن فحيثما قيل إن اللفظ قد منع، يمكن الرد بأن الفعل الذي منع لم يكن لطفاً. بناء على ذلك لا تستطيع الاعتراضات المصادقية أن تחדش قاعدة اللفظ.

يبدو أن هذا الحل يتطلب بعض النقاش، ويحسن قبل ذلك أن نبحث نقطة معينة. طبعاً صحيح أن أية قضية شرطية لا تنظر إلى وجودها وعدم مقدمها.

إن القضية التي تقول: «إذا كان عمل ما مقرباً للعبد من الطاعة وجب القيام به على الله» لا يمكن ان تبين بمفردها أن الفعل الفلاني يقرب العبد من الطاعة، كما ينبغي ان نلاحظ ان القضية لا تستطيع أيضاً أن تثبت أن الفعل الفلاني لا يقرب العبد من الله. إن قيام فعل خاص بالتقريب من خصوصياته الواقعية يجب نفيه أو إثباته عن طريق الفعل نفسه.

فيما يتعلق بالاعتراضات المصادقية على قاعدة اللفظ، يضيف المعترض قضية صغرى على القضية الشرطية المذكورة، وعندئذ بنقض التالي يسعى إلى

بشروط أن لا يكون له أي تدخل في قدرة المكلف وان لا يضطره اضطراراً^(١٤). إلى هنا هذا التعريف يشبه تعريف المرحوم الطبرسي، ولكن بدلاً من الشروط الثلاثة التي ذكرت من قبل، يبين العلامة اختلافاً بين اللطف والتكليف من حيث الطاعة والعصيان، وذلك بأن اللطف، وجوداً وهدماً، لا دخل له في الطاعة والعصيان، ولكن التكليف شرط ضروري في تحقق الطاعة والعصيان، إذ في حالة عدم التكليف لا يكون للعصيان معنى.

بعد بيان تعريف اللطف، يشرح برهان المرحوم الخواجة على اساس تقرير قائم على استحالة نقض الغرض، فيقول: غرض الله من إقرار التكليف الشرعي هو امتثال العباد. فاذا علم الشارع المقدس أنهم لا يمثلون بدون اللطف، ومع ذلك يمنعه عنهم، فإنه يكون قد نقض غرضه، تماماً مثل المضيف الذي يمتنع عن اظهار اللطف والمحبة لضيفه مع علمه بأنه في هذه الحالة لن يقبل دعوته. هذا البرهان - والظاهر أنه في قبال الأشعرية - يفترض وجود غرض خاص لله نستطيع اكتشافه، ويمد سريان استحالة نقض الغرض - وهو قبح عقلي - إلى الله.

اعتراضات الأشاعرة الثلاثة المقررة على اللطف هي:

١ - هل اللطف، بهذا المعنى المذكور، يشمل الكفار أيضاً أم لا؟ إذا كان يشملهم فلماذا يبقون على كفرهم؟ إذن يظهر أن لطف الله ليس لطفاً، أي إن الله لم يعمل يقربهم إلى طاعته، وإلا يستحيل ان يقربهم ويمتنعون، فاذا قلنا إن اللطف لا يشمل الكافر، يخطر السؤال التالي: هل يعجز الله عن أن يلطف بالكافرين أم لا؟ الفرض الأول يقتضي نقض وجوب الوجود من جميع الجهات، والفرض الثاني يستلزم البخل، وكلاهما يستحيلان على الله. بناء على ذلك يتبين أن ليس على الله أي عمل واجب

الطبرسي: إن هذا هو أتم دليل لأنه يشمل عصمة الإمام قبل الامامة وبعدها.

إن نظرة في التقرير الأول تكشف لنا أن هذا البرهان لا ينسجم تماماً مع الأساس الذي قال به المرحوم الطبرسي في بداية البحث، لأنه كان في مجال تعريف البحث قد وضع ثلاثة شروط لقاعدة اللطف، منها إحراز التكليف الشرعي، وتجري قاعدة اللطف بعد هذا الإحراز. لذلك فلا يمكن اعتبارها جارية في النبوة، لأن التكليف السابق عليه لم يحرز. بعبارة أخرى، لا يمكن تصور الطاعة قبل البعثة كي نقول إن البعثة تقرب العبد منها. ثانياً بما أن غرض الوصول إلى الكمال يقع في الحد الأوسط من هذا البرهان، وأن المقصود بهذا الكمال هو الكمال الأخروي (حسب قول الطبرسي نفسه)، فإن هذا اللطف يتدخل في التمكين، إذ بدون ذلك لا يستطيع العبد أن يتعرف طريق الطاعة، فلا يكون متمكناً منها.

الظاهر أنه يقصد المعنى الثاني للطف في هذا المقام، وأنه قد تساهل في تسميته بقاعدة اللطف. في هذه الحالة يكون هذا البرهان تقريراً آخر من البرهان الأول القائم على عدل الله. على كل حال، الاستدلال بقاعدة اللطف - إذا كانت القاعدة نفسها تامة - على العصمة، وفق التقرير الذي قاله، لا إشكال فيه على الظاهر.

تقرير الخواجة والعلامة عن قاعدة اللطف يختلف عن بيان المرحوم الطبرسي، هذا التقرير يدرس اللطف من منظور عام بحيث إنه قسمه إلى ثلاثة أقسام: اللطف الذي مصداقه فعل من أفعال الله. اللطف الذي مصداقه فعل المكلف، وذلك الذي مصداقه فعل شخص ثالث. بناء على ذلك يبدو كأنه يصف ماهية كلية تتحقق على ثلاث صور خارجية.

المرحوم العلامة يعرف اللطف على أنه «كل ما كان وجوده يقرب المكلف من الطاعة ويبعده عن المعصية

فلاشك أننا على علم بها ولا معنى للقبح الخفي، لأن الإشكال ليس في جهة القبح في فعلنا، بل في جهة القبح في فعل الله. من المعقول تماماً أن يقرب فعل خاص من أفعال الله - في نظرنا - العبد إلى الله، ولكن في نظر الله، علام الغيوب، يحتوي على عالم من المفساد العظمى مما لا تدركها عقولنا، ولذلك فإن الله لا يقوم بذلك الفعل، وهكذا يظهر نوع من التزاحم بين مصلحة الفعل التي نفهمها، ومفسدته التي لا ندركها. كما أن التكليف الشرعية غير قادرة على إثبات أو نفي التلازم بين وجود هذه المفساد وعدمها.

يمكن شرح كلام الخواجة (ره) المختصر «وجوه القبح منفية» في تقرير آخر. إذا قبل بوجود الغرض في أفعال الباري، ويكون الغرض من التكليف الامتثال وتقرب العباد، عندئذ كل فعل يؤدي إلى نقض هذا الغرض يكون قبيحاً ويكون تركه واجباً. يكفي أن نكشف عقلاً أن الفعل الفلاني يؤدي إلى نقض هذا الغرض لنحكم عليه بالقبح، كما أن الفعل الذي يقابله عقلاً يكون واجباً. في كل فعل يقع مصداقاً للفظ، مجرد احراز أن تركه يؤدي إلى نقض غرض الله، يكفي للحكم بقبحه ووجوب الفعل المقابل له. إن دليل حكم العقل على هذا الوجوب هو إحراز تدخل الفعل في حصول الغرض. في هذه الحالات، مجرد احتمال وجود موانع خفية لا يمنع العقل ولا العقلاء من الحكم بالقيام بسلوك معين. وبناء على هذا التقرير، كل عمل يقوم به الله ويؤدي إلى تقرب العبد بالطاعة يكون مطابقاً لغرض الله، ويكون تركه ناقضاً للغرض الإلهي، وبناء على هذا القدر يصبح حكم الوجوب قطعياً، إن مجرد احتمال وجود مفسدة لا يكفي لتجريد هذا الفعل من اتصافه بنقض الغرض، لذلك لا يزول قبحه. بالطبع إذا اثبت العقلاء وجود مفسدة أكبر وأهم، عندئذ يرجح العقل أن ينسب نقض الغرض إلى تلك المفسدة، من باب دفع الأفسد بالافسد، إلا أن

ولا أي عمل قبيح، بل له أن يهدي من يشاء أو أن يتركه في ضلال.

في رد هذا الإشكال قيل إن اللفظ ليس علة تامة للقرب إلى الله، بل هو جزء من العلة، والجزء الآخر من العلة هو الإرادة الحرة للفرد الذي يقع اللفظ عليه. والكفار هم بإرادتهم يناوون عن التقرب إلى الله.

٢ - على فرض القبول بأن الله، كالإنسان، له أغراض، والقبول بأن قيام الله بنقض الغرض قبيح، ولذلك فهو مستحيل، مع ذلك فإن هاتين المقدمتين لا تكفيان في إثبات وجوب اللفظ، لأن كل عمل يكون مصداقاً للفظ، حتى إذا لوحظت المصلحة في ذلك الفعل، فثمة احتمال وجود مفسدة خفية فيه، فلا يمكن الحكم بأن القيام بذلك الفعل واجب على الله وتركه قبيح، إذ يمكن أن يكون مستنداً إلى ذلك القبح وتلك المفسدة.

قيل في جواب هذا الإشكال إنه لا معنى للقبح والمفسدة الخفية إذا لم يستطع الإنسان إدراكهما، لأن الله يكلف الإنسان بتجنب كل قبح ومفسدة، فلا بد أن تكون جميع القبائح والمفساد معروفة لديه عن طريق العقل أو الشريعة، لذلك فتصور وجود قبائح ومفساد تخص عمل الإنسان، ويخفيها الله، أمر غير ممكن، من الواضح إننا في هذا البيان لا نستنتج عدم وجود المفسدة من الجهل بها، حتى يقال إن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود، بل يستنتج عن طريق التلازم بين التكليف والعلم بما يتعلق به، فيعلم جميع المفساد والقبائح وفقدان كل قبح في متعلق التكليف.

تعبير المرحوم العلامة في شرح كلام الخواجة (ره) يفيد هذا الأمر بصورة مختصرة، كما سبق، على الرغم من بقاء بعض التحفظ على الأمر، إعتراض الإشاعة قائم، ظاهراً، على وجود المفسدة واتجاه القبح في فعل الله، في الموضوع الذي نعتبره مقرباً. هذا الاحتمال لا يمكن دفعه بالقول بأنه ما دام الله قد نهانا عن القبائح،

يخالف بعض الشيء ظاهر عبارته. ليس المقصود هو أن يقوم الله، إلى جانب هذا الإخبار، بعمل بحيث لا يستطيع حقاً ارتكاب إثم، أي أن تمتنع عليه المعصية، لأن هذا الغرض يتنافى مع أساس التكليف والاختيار الذي يقبل به العلامة. المقصود هو أنه إلى جانب الإخبار بالسعادة (كما يقول المعترض إنه يرغب في الإثم) يسبغ الله لطفاً آخر يزيل أثر ذلك الترغيب، ولما كان هذا الغرض ممكناً فلا يمكن اعتبار الإخبار عملاً يتعارض مع اللطف.

وفي الوقت نفسه يمكن إيراد جواب أشبه بما قيل عن الإشكال الثاني. إذا قبلنا بأن الإخبار عن سعادة شخص يمكن أن يعتبر بنفسه ضد اللطف، فإن افتراض وجود اللطف المضاد لا يحل المشكلة، لأننا يمكن أن نقول، حسبما مضى القول، إن الإخبار نقض للغرض فهو قبيح. فما دمنا لا نعلم قطعاً بوجود مصلحة أقوى تفيد في دفع الأفسد بالفاسد، فمجرد الاحتمال لا يمكن أن يقوم مقام العلم القطعي. لعل الأولى في دفع هذه الأولوية، بحسب مقولة الخواجة والعلامة في باب الثواب والعقاب^(١٦)، أن نقول إن الإخبار عن سعادة شخص ما يعني التنبؤ بأنه سوف يطيع ويتجنب المعصية، فيكون مستحقاً للسعادة، فلا يعقل أن نفرض أن هذا الإخبار يؤدي بالمرء إلى ارتكاب الإثم، لأن المعترض يفترض أن المرء يؤمن بصدق المخبر. في هذا الفرض، عندما يخبر المخبر عن أن المرء سيكون من أهل الجنة، يتيقن هذا الشخص بأنه سيقوم بالأعمال الصالحة ويتجنب المعاصي، فيكف يمكن لهذا اليقين أن يدفع المرء إلى عمل السوء؟

النقد الوحيد الذي يمكن أن يوجه إلى هذا البيان هو أن تنبؤ الله عن سعادة الشخص يمكن أن يؤول بالشفاعة (وهي تؤدي إلى غفران الكبائر). في هذه الحالة، هذا الإخبار، بدلاً من أن يثير فيه الدافع (إلى أنه

تعيين أمثال هذه المفاصد بالنسبة للطف صعب للغاية. حسبما يظهر من هذا التقرير، وعلى خلاف بيان المرحوم العلامة (ره)، العلم بفقدان المفسدة ليس لازماً للحكم بوجود اللطف، بل إن عدم العلم بوجود مفسدة كاف تماماً، لذلك يمكن تفسير عبارة وجود القبح بأنها تعني أي قبح.

٣- الإشكال الثالث على قاعدة اللطف هو أنه إذا كان اللطف واجباً على الله فتمتنع معارضته، ولكن الله قام بأعمال تعارض اللطف، إذن اللطف ليس واجباً. والدليل على الانتفاع التالي هو الإخبار عن سعادة بعض العباد أو عن شقائهم مما يدعوهم إلى ارتكاب المعاصي، وهذا يعارض اللطف، لأن الذي يعلم أنه سيكون من أهل الجنة، لا يتجنب ارتكاب المعاصي، كما أن الذي يخبره الله الصادق الوعد أنه سيكون من أهل النار لا يتورع عن ارتكاب أي ذنب، لأن الذنوب لن يكون لها أي تأثير في مصيره.

قيل في رد هذا الإشكال إن إخبار الله عباده بسعادتهم وشقائهم لا يحملهم على ارتكاب المعاصي، إذن فهو ليس معارضاً. فالذين وعدوا بالسعادة «ربما كان هذا الإخبار مصحوباً بلطاف إلهية بحيث تمنعه من ارتكاب معصية، أي لا يكون تحريضاً على الإثم»^(١٥). وفيما يتعلق بالإخبار بالشقاء يمكن أيضاً القول بأن المخبر إما أنه لا يؤمن بصدق وعد الله (مثل أبي لهب) وفي هذه الحالة لا يستطيع هذا الإخبار أن يؤثر فيه، كأن يجعله لا ألبالياً بالنسبة للمعصية، وإما أنه يؤمن بصدق وعد الله (مثل إبليس)، وفي هذه الحالة فإن علمه بأن ارتكابه المزيد من الذنوب سيزيد من عذابه، مع ذلك فإن علمه بخلوده في النار لا يزيد في رغبته في ارتكاب الإثم.

يبدو أن مقصود المرحوم العلامة الحقيقي من العبارة التي أوردها لحل إشكال الإخبار بالسعادة

١- إذا منع الله لطفه، يكون من القبيح أن يعاقب المكلفين، ولكن يجوز توبيخهم وذمهم. يتبين من هذا التعبير أن المقصود من اللطف هو بعث الأنبياء والتشريع. في هذا يقول العلامة: إذا منع الله قوماً من لطف تشريعه، فذلك يعني، مثلاً، كأنه قد أوقعهم في المعصية، لأنهم لا يستطيعون بعقولهم أن يميزوا بين الطاعة والعصيان، وبين الحسن والقبيح، فلا يجوز، إذن، معاقبتهم على المعاصي، لأنهم لم يكونوا قادرين على تجنبها، ولكن ذمهم لا مانع فيه، لأن الذم يخص الفعل القبيح نفسه، سواء أكان المكلف مختاراً أم لا، بخلاف العقاب الذي يخص المكلف نفسه.

يمكن أن نفهم من هذا أن المقصود في هذا الباب ليس اللطف بمعنى الفعل التكويني (التوفيق الإلهي)، لأن منع مثل هذا اللطف لا يجعل العقاب قبيحاً، ولا يمكن أن يعتبر حملاً على العصيان، لأنه جاء في تعريفه عدم التدخل في التمكين.

٢- لا بد من وجود الانسجام والتناسب بين الفعل الذي يكون مصداقاً للطف، وما يقع موضوعاً للطف، بحيث يكون هذا الفعل مؤثراً في حصول الموضوع. إذا لم يفترض مثل هذا التناسب، فلن يكون لأي فعل أولية بالنسبة لفعل آخر. إن عبارة المرحوم الخواجة هنا غامضة. إن ما يفهم من شرح العلامة هو أن الصيام، مثلاً، طاعة تقرب العبد من الله. فإذا وهب الله الإنسان قدرة بدنية تعينه على الصيام، فإنه يكون قد لطف به. فهناك تناسب بين إعطاء القدرة البدنية والصيام، فإذا فقد هذا التناسب، فلن يكون هناك أي فرق بين الرعاية المذكورة وأي فعل آخر، كإطالة اللحية مثلاً. من الواضح أن أفعالاً من هذا القبيل تكون خارجة عن دائرة شمول مفهوم اللطف.

٣- أن لا يدفع لطف الله المكلف إلى القيام بفعل معين وسلب حق الاختيار منه. وهذا يعني أن المقصود من

سوف يقوم بالأعمال الصالحة ويتجنب المعاصي) يدفعه إلى ارتكاب أي ذنب ويغفر له في النهاية. هذا الإخبار إغراء بالمعصية ويتعارض مع اللطف.

على الرغم من أن هذا الإشكال له محله، إلا أنه يمكن القول في رده إن فرضاً كهذا ليس نقضاً حقيقياً لقاعدة اللطف، إذ في هذا الفرض يغفر الذنب الذي يدور الكلام عليه بحسب الإخبار عن السعادة، لذلك فإن هذا الإخبار وإن كان في الظاهر مناقضاً لغرض الله تعالى (أي طاعة الناس)، ولكنه في الواقع لا ينتقض الغرض الأصلي (أي تقرب العبد ونيله السعادة الأخروية)، وذلك لأن العبد لا يبتعد، بسبب ذلك، عن التقرب إلى الله والسعادة. في الاستدلال على قاعدة اللطف لاحظنا بالترتيب أن الغرض من التكليف هو امتنان العباد، والغرض من الامتنان هو التكامل والوصول إلى الكمال الأخروي والقرب من الله، وبعبارة أخرى، الجنة. لذلك إذا تحقق الغرض الأصلي، برغم الإخلال بالغرض الوسطي، فلا يكون قد حصل نقض الغرض القبيح عقلاً.

يستفاد من بيانات المرحومين الخواجة والعلامة في تقرير قاعدة اللطف ورد الإشكالات المطروحة أن تصورهما للطف هو المعنى العام الذي يشمل فعل التشريع الإلهي وتكليف العبيد وإرسال الأنبياء، كما يشمل فعل الله التكويني الذي يعني نوعاً من التدخل في حياة الإنسان بما يغيره للقيام بعمل الخير، وهذا يتضح أكثر في الأحكام التي تأتي بعد ذلك للطف والتي ينوّه بعضها إلى أن المقصود باللفظ هو نصب النبي والإمام (فعل الله التشريعي)، وبعضها الآخر ينوّه إلى أن المقصود هو فعل الله التكويني، المرحوم العلامة في شرح هذا الجزء من كلمات الخواجة (ره) يخرج الحكم الأول من الأحكام، ويعدد خمس خصوصيات للطف، ولكننا، بإضافة الوصف الأول للأحكام، نعد ست خصوصيات لها:

المباحث، كإبرار وجود العذاب، وإثبات النبوة العامة، وإثبات الإمامة، وإثبات الثواب والعقاب في الآخرة، وإثبات دوام الثواب والعقاب. في جميع هذه المسائل يستفاد من اللفظ كحد وسط.

دراسة البراهين

بعد تقرير براهين قاعدة اللفظ لابد من التريث قليلاً لمعرفة ما إذا كانت تلك البراهين كافية لإثبات مفاد القاعدة المذكورة أم لا، وعن السند الذي يعتمد عليه كل منها.

برهان الخواجة في شرح التجريد، والبرهان الأول للمرحوم الطبرسي في كفاية الموحدين، يقومان على أساس أن منع اللفظ يوجب نقض غرض الله، وبما أن نقض الغرض قبيح عقلي، فإنه ممتنع. وكما يقول المرحوم الطبرسي، لهذا البرهان فرضيتان تسبقانه ولا يقبلهما الأشاعرة. الأولى هي إن الله، مثل الإنسان، له غرض يتوخاه في كل فعل، والإنسان قادر على كشف تلك الأغراض^(١٧).

الثانية هي إن نقض الغرض قبيح عند العقلاء، لذلك فالله لا يقوم به. يصرح الفخر الرازي إن الحسن والقبح ممتنعان في أفعال الله، وقد خصص لهذا باباً تحت عنوان «تكليف ما لا يطاق واقع»^(١٨)، من الواضح أن ربط هذا الأساس بنتيجة البرهان المذكور غير ممكن.

تسبق هذا البرهان فرضية أخرى الشك فيها يسقطها من الاعتبار، وهي إن غرض الله من التكليف هو إمتثال العباد لأوامر الله. فإذا فرض الله الغرض، يكون الإمتناع عن فعل يؤدي إلى حصول هذا الغرض يعني نقضه. يمكن التشكيك في هذه الفرضية. ما الذي يمنع من أن لا يكون الامتثال هو غرض الله المطلق (أي الامتثال للأوامر سواء أكانت مصحوبة باللفظ أم لم تكن) إذ لعل غرض الله امتثال خاص، أي الامتثال من دون الاستعانة بلطف الله. في هذه الحالة إذا منع الله

اللفظ شيء أبعد من إنزال الشريعة وإرسال الرسل، لأن هذا المقدار من اللفظ لا يجعل منه دافعاً، بالطبع.

٤ - إن المكلفين الذين ينالهم اللفظ يجب أن يطلعوا بشكلٍ ما على اللفظ. يقول العلامة (ره) في شرح هذه العبارة: إذا لم يطلع المكلف على اللفظ وتناسب مع موضوعه، فلا يكون هذا اللفظ دافعاً له إلى إتقان الخير. يدل هذا التعبير على أن المقصود باللفظ هنا هو التشريع، لأن فعل الله التكويني يمكن أن يؤثر في تحريك الفرد نحو عمل الخير، على الرغم من أن المكلف نفسه قد لا يكون عارفاً بذلك.

٥ - قيمة اللفظ تزيد عن الحسن، أي إن حسنه يكون في حد الوجوب. المرحوم العلامة يعتبر الفعل «يزيد» لازماً لتوضيح المفهوم المذكور. ويمكن أن نعتبره متعدياً ونفسره على «أن اللفظ يزيد جهة حسن الفعل، لأنه، بحسب التعريف، مقدمة للوصول إلى الكمال».

٦ - الفعل الذي يكون مصداقاً للفظ قد يكون مردداً بين الأفعال. مثلاً، إعطاء الشخص ولداً قد يكون لظفاً به، ولكن لا ولداً خاصاً، بل ولداً بديلاً. وفي حالة أفعال الإنسان، كل كفارة تعتبر لظفاً بالإنسان على البديل، لا على التعيين.

في الحالة المذكورة، كل فعل بديل يجب أن تكون له جهة الحسن. هذا الشرط يؤمن نظرة فريق من المتكلمين الذين يقولون إن الفعل القبيح يمكن أحياناً أن يكون بديلاً عن أفعال الله (مصداق اللفظ)، مثلاً، الظلم الذي ينزله إنسان بإنسان آخر قد يكون بديلاً عن مرض قدره الله لذلك الإنسان وأسبغ عليه من لطفه بذلك الشكل (مثلاً لكي يتذكر العذاب والمشقة).

هاتان الخصيصتان الأخيرتان تتجليان أكثر فيما إذا كان المقصود من اللفظ هو فعل الله التكويني، كما يتضح ذلك في الأمثلة التي يضربها العلامة في شرحه. تتم الاستفادة من قاعدة اللفظ في عدد من

اللفظ لم يقع منه أي نقض للغرض.

لعل غرض الله من التكليف أصلاً هو امتحانه العباد لا إرادة امتثالهم. في هذه الحالة لا فرق في أن يمتثل العباد لأوامر الله أو أن يعصوا، فغرض الله من التكليف متحقق، ولا يكون على الله أي الزام، سوى الإعداد لامتحان العباد، ولا ييلزم ذلك أن يكون اللفظ بالمعنى الاصطلاحي. إن مجرد إرادة الله كمال العباد لا تكفي لإثبات وجوب اللفظ، لأن إرادة الله هذه تؤدي في النهاية إلى إقرار الشرع، مما لا يستوجب كمال العباد ولا سقوطهم.

البرهان الثاني للمرحوم الطبرسي يتوقف على وجود الداعي عند الله، وهو إيصالهم إلى الكمال عن طريق إطاعة أوامر الله ونواهيه. يمكن عموماً القول بأن الله تعالى يملك الداعي لاستكمال عبادته، واللفظ، بمعنى كل فعل يقربهم إلى الطاعة، يكون ضمن قدرة الله. ولكن بالتركيب بين هاتين المقدمتين لا نصل إلى وجوب هذا الفعل على الله، إذ إن الزعم بعدم وجود أي مانع في الواقع كلام فارغ ولا برهان عليه. لو أمكن عقلاً أن نحرز عدم وجود أي مانع، عندئذ يكون البرهان قد تم، ولكن إحراز هذا الأمر أصعب بكثير من إحراز جوانب الحسن في الفعل، وذلك ما يراه الطبرسي نفسه أنه يقع ضمن نطاق قدرة علام الغيوب فقط^(١٩). إنه لمن العجيب أن يعتبر إحراز حسن الفعل غير ممكن مع أن ذلك ينبغي أن يكون سهلاً على الإنسان باحتساب ثماره، ولكنه يرى أن إحراز عدم وجود المانع عند الله تعالى في الفعل الإلهي ممكن، بل محقق، كما لو كان بديهياً.

البرهان الثالث للمرحوم الطبرسي قائم على قاعدة وجوب الأصلح، وهو ما لا يقبله الأشاعرة، لأن أصلحية التقرب بالطاعة لا يمكن أن تستنتج منه وجوبه على الله. إنه يرى أن رعاية مصالح العباد ليس واجباً لأنه «لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون»^(٢٠)، ثم إن هناك نوعاً من

المغالطة في هذا البرهان، فكبراه تقول إن فعل الله دائماً هو الأصلح والأتم. ومعنى أصلح الأفعال في هذه الكبرى هو أنه إذا كان لفعل ما مراتب من الكمال والتمامية، فإذا صدر الفعل عن الله، وهو الكمال المطلق، كان فعله أيضاً أكمل الأفعال وأتمها وأعلىها مرتبة. أما صغرى البرهان فتقول إن اللفظ أصلح للعباد، والمغالطة هي أن هذا الأصلح والأصلح في الكبرى بمعنى واحد، مع أن الأمر ليس كذلك، فإن الفعل الأصلح للعباد ليس من الضروري أن يكون أصلح الأفعال، وعليه فإن الحد الوسط لم يتكرر في هذا البرهان.

الظاهر إن الشبهات المذكورة تزلزل قاعدة اللفظ. وتكون النتيجة أن يلف ستار الشك كلتا مجموعتي مصاديق اللفظ. مع ذلك فإن أقوى براهين هذه القاعدة هو الدليل الأول الذي يتم بالافتراض المذكور السابق عليه. لكن الإثبات العقلي لموضوع الغرض من التكليف هو امتثال مطلق العباد يبدو صعباً للغاية. وفي الوقت نفسه هذه القاعدة قائمة على قبول الحسن والقبح العقليين، ويظهر أنها لا يمكن إثباتها وفق مذهب الأشاعرة.

ولعل هذا هو الذي حمل المعتزلة على القول بوجوب اللفظ وفقاً للتعريف الوارد في اصطلاح قاعدة اللفظ. كما أن السيد المرتضى (ره) قال بوجوب اللفظ وضرورته من باب العدل، بينما الأشاعرة وبعض المتكلمين الشيعة لا يرون لطف الله مستنداً إلى العدل، بل مأخوذ من وجود الله^(٢١).

٤ - مقارنة فكرة اللفظ عند الشيعة وعند الأكويني

بعد تصوير مكانة اللفظ في الكلام الشيعي والتصور المسيحي له عند توما الأكويني، يأتي دور اجراء المقارنة عن فكرة اللفظ في هاتين العقيدتين. وسوف نجري المقارنة في قسمين؛ القسم الأول يشمل النقاط المشتركة بينهما في فكرة اللفظ، وفي القسم

الثاني أهم وجوه الاختلاف.

نقاط الالتقاء

١ - يستفاد من التوضيحات السابقة أن تصور توما الأكويني، والمرحوم الخواجة والعلامة والطبرسي، عن اللفظ هو أنه تدخل الله في حياة الناس بهدف خلاصهم. إن تصور القوة التي تحرك روح الإنسان نحو الخير، في صيغة الفكرة المحركة الأرسطية الأولى قريب كثيراً من التصور الشيعي عن التوفيق، والإمداد، وتقريب العبد من الطاعة وإبعاده عن المعصية. للنهي انطباعات متحذان في الغاية ومختلفان في التفاصيل. كذلك هو الانطباعات المسيحية عن عملية الخلق، والحياة، والصلب، والبعث، وعروج المسيح عيسى تحت عنوان الوحي الإلهي، واللفظ، والعطف الإلهي من أجل خلاص الإنسان في الحياة الخالدة، وتحريره من برائن الخطيئة الأولى، والتوجه العام، بغض النظر عن خصوصيات الكلام الإسلامي (مثل التجسيد، والتثليث، والصلب...) يعتبر من أهم مصاديق اللفظ الإلهي المتمثلة في البعثة، والتكليف، والتشريع، وفعل الله التشريعي لضمان الخلاص الأخروي للإنسان والذي كان - حسب عقيدة المتكلمين الشيعة - السبب في تقوية مصالح عظيمة للإنسان. إن النواة المركزية لفكرة «الحياة الخالدة في المسيح عيسى»، بعد حذف الزخارف، تشبه إلى حد لافت للنظر فكرة استكمال الإنسان عن طريق التقرب إلى الله بالطاعة والحصول على رضوان الله والحياة الأخروية. في كلتا العقيدتين اللفظ هو تدخل الله، برغم أن إحداها تراه من فعل الله والآخرى تراه قدرة لاهوتية.

٢ - كان الأكويني يرى الحاجة إلى لطف الله، كما في هذه الحالة، نظراً إلى أن الإنسان، بدون، لا يستطيع اكتساب خير أفضل مما هو مقتضى طبيعته. لقد رأينا في الكلام الشيعي أيضاً أن اللفظ، بمعنى إرسال

الرسول والتشريع، هو السبيل الوحيد لوصول الإنسان إلى كمال أرفع وهو الغرض الأصلي من خلق الإنسان. بقليل من التوسع يمكن القول بأن كلتا العقيدتين تجيزان الإنسان أن يستعين بعقله لتحقيق حاجاته العادية والطبيعية، ولكنه يعجز عن معرفة الخير والصلاح الساميين.

٣ - إن السعادة الأخروية في نظر كلا الاتجاهين الكلاميين لا تتحقق إلا بلطف إلهي فقط، في الكلام الشيعي الذي يرى عقل الإنسان عاجزاً عن إدراك المصالح والمفاسد الأخروية، يقال إن الشرع هو الذي يتكفل ببيان ذلك، وإن اللفظ يحرك الإنسان نحو الطاعة، ومن ثم نحو الجنة. وفي الكلام المسيحي، الذي يرى الحياة الخالدة والخلص الأبدي أرفع من جميع أعمال الإنسان، فلا يمكن أن يكون معلوله، بل يكون ذلك عن طريق اللفظ الإلهي فقط، أما في نظر الذين يرون أن الشأن الأصلي للدين هو تعمير الآخرة، فذلك يرجع إلى الاتجاه السابق.

٤ - إن اللفظ المفضل به في رأي الأكويني، وهو بمعنى اللفظ الذي لا يرتبط مباشرة بخلاص الشخص، بل لجعله وسيلة لخلاص الآخرين، حيث تظهر فيه آثاره المختلفة، كالإعجاز، والإخبار بالغيب، والتحدث بلغات مختلفة وغير ذلك، وبقليل من التساهل يمكن تطبيق ذلك على اللفظ التشريعي بمعنى إنزال الكتب وبعث الأنبياء وحتى نصب الأئمة لهداية الناس. الخصوصيات المذكورة في الكلام الشيعي هي أوصاف نراها كلها في الأئمة، كما أن اللفظ المطهر تعبير آخر عن اللفظ بمعنى الفعل التكويني الذي يقرب العبد إلى الطاعة ويبعده عن المعصية، على الرغم من زوائده الملحقة به.

على كل حال يمكن أن تستنتج أن النواة الأصلية لفكرة اللفظ في كلتا العقيدتين مشتركة ذات شقين أساسيين: تجلّي العناية الإلهية بالإنسان عن طريق بعث

كتابات عديدة ومفصلة، وهي تتجاوز مقدرة الكاتب العملية، لذلك نكتفي بالفروقات الخاصة بهذا البحث. إن الامتزاج الشديد بين فكرة اللفظ وأفكار «الذنب الجبلي» و«الإصلاح» و«المعرفة» من أهم وجوه الاختلاف. سبق أن رأينا أن اللفظ، عند الأكويني، الجار الملاصق للذنب الجبلي، لأن الإنسان المصاب بالذنب الجبلي قد انحرف عن طبيعته الأولى، واشتد ميله إلى الشر، وأغلق باب المعرفة في وجهه. إن إنساناً كهذا لا أمل له في النجاة، إلا أن يتم «إصلاحه» الإلهي عن طريق اللفظ. إن الإصلاح بكل ثقله المعنوي والقيمي يعتبر أعظم عمل يقوم به الله بمعنى من المعاني كالتحرر من وزر الذنب الجبلي، وإرجاع القوى إلى حالتها الفطرية، وفتح أبواب المعرفة العليا الإنسانية والإلهية، وإنجازات اللفظ الإلهي إذ تعتبر من الألفاظ الإلهية على الإنسان. لا أثر لكل هذا في الكلام الشيعي أبداً. فكما نعلم، لا يؤمن الكلام الشيعي بالذنب الجبلي، في بحث التوبة والإحباط والتكفير مما يمكن أن يعتبر قريباً من مفهوم «الإصلاح» المسيحي. إن المتكلمين لم يشيروا حتى بكلمة واحدة إلى قاعدة اللفظ، ولا أثر أيضاً لمقولة المعرفة وعلاقتها باللفظ، طبيعي إن معرفة الأمور الخاصة بالحياة الأخروية، تبعاً للسعادة الأخروية، منوطة باللفظ بمعنى بعث الأنبياء. غير أن هذه المعرفة لا موضوعية لها من حيث المعرفة، بل هي جزء صغير جداً بل لا شيء من مسألة الخلاص الأخروي الأصلية المتعلقة أكثر بالعمل.

الأنبياء وإنزال الوحي وكذلك مد يد العون الدائم إلى بني البشر لفعل الخير بهدف تخليصهم وهو الغاية النهائية للخلق. أما الاختلافات بينهما فهي في أمور ثانوية تقريباً.

نقاط الافتراق

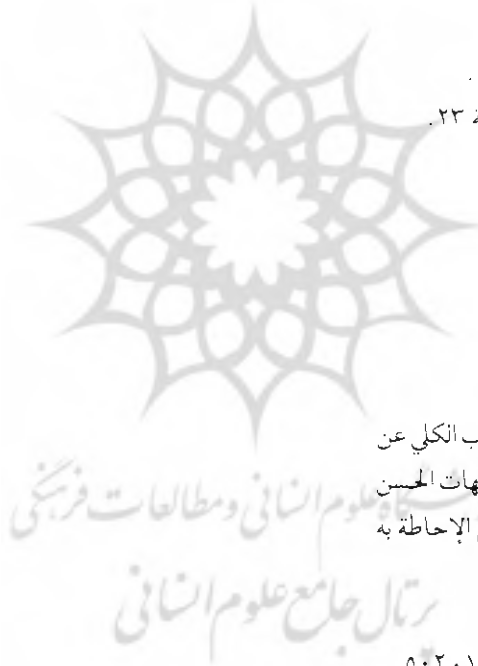
١ - أهم فرق شكلي في طرح مسألة اللفظ بين الكلام الشيعي والكلام المسيحي من وجهين اثنين، الأول هو أنه في الكلام الشيعي الاهتمام الرئيس موجه إلى إثبات وجوب اللفظ عقلياً وحل غوامضه وإشكالاته، أما عند توما الأكويني، فلا نلاحظ جهداً كبيراً لإثبات اللفظ، بل إنه صرف همه لتوجيهه عقلياً لأن الكتاب المقدس وآباء الكنيسة (أي الدليل النقلي) اعتبره أمراً مسلماً به. الوجه الثاني الذي ينبع من هذا الأصل نفسه هو أن الكلام الإسلامي يخلو من كثير من التكاليف التي يقبلها الأكويني لتوجيه كمية اللفظ وكيفيته وخواصه وماهيته، وهي مقولة لاهوتية.

فمثلاً الكلام على ماهية اللفظ وعمّا إذا كان عرضاً أو جوهرًا، وهل هو فضيلة ذات حقيقة واحدة أم لا، هل يتقبل الزيادة والنقص وغير ذلك، مما يشغل جانباً كبيراً من رسالة الأكويني، وهذا قد أهمله الكلام الإسلامي كلياً، إذ يبدو أن المتكلمين الشيعة لم يجدوا ضرورة في بحثه. إن تغلب عقلانية المتكلمين الشيعة على النقل يمكن أن يعتبر من جملة أدلة هذا الأمر، على العكس من ذلك، كان اهتمام الأكويني أصلاً منصباً على جعل المفاهيم الدينية المأخوذة من السنة المسيحية عقلية، وهو أهم سبب لعنايته بهذه المسائل.

٢ - الفروق في محتوى بحث اللفظ في كلا الطرفين ترجع جذورها إلى أسسها المختلفة في المباحث الكلامية الأخرى، مثل الوحي، والشريعة، وعلاقة الله بالإنسان، أسماء الله وأوصافه، العلاقة بين الدنيا والآخرة، وغير ذلك. دراسة هذه الاختلافات تتطلب

الهوامش

- ١- دائرة معارف الدين، المدخل Grace.
- ٢- قاموس اكسفورد، المدخل اعلاه.
- ٣- الإنجيل، رسالة إلى الروم، الفصل الثامن، ١-١١.
- ٤- المصدر السابق، الفصل الثالث، ٢٤.
- ٥- المصدر السابق، الفصل الخامس، ٣.
- ٦- المصدر السابق، الفصل السادس، ٦-١٥.
- ٧- دائرة معارف الدين، المدخل Grace.
- ٨- رسالة في باب اللفظ، الفصل الثاني، الباب الثاني، جواب الإشكال الثاني.
- ٩- المصدر السابق، الباب الرابع.
- ١٠- إنجيل يوحنا، الفصل الثالث، الآية ٦.
- ١١- رسالة في باب اللفظ، الفصل الرابع، الباب الثاني.
- ١٢- الإنجيل، رسالة إلى الروم، الفصل السادس، الآية ٢٣.
- ١٣- كفاية الموحدين، ج ١، ص ٥٠٥.
- ١٤- شرح التجريد، ص ٣٥٠.
- ١٥- المصدر نفسه، ص ٣٥٣.
- ١٦- المصدر نفسه، ص ٤٣٣.
- ١٧- شرح المواقف، ج ٨، ص ٢٠٢.
- ١٨- المطالب العالية ج ٣، ص ٢٩١ و ٣٠٥.
- ١٩- في الصفحة ٥٠٨ من (كفاية الموحدين)، في الجواب الكلي عن الإشكالات المصدقية على اللفظ يقول: «لابد من إحراز جهات الحسنة الخفية.. والعقل أيضاً لا اكتناه له بجميع المواضع الخفية، بل الإحاطة به غير ممكن، إلا لعلم الغيوب...».
- ٢٠- المطالب العالية، ج ٣، ص ٣٢٦-٣٢٩.
- ٢١- مكرر موت، آراء الشيخ المفيد الكلامية، ص ١٠٥ و ٥٠٢.



رتمال جامع علوم انساني ومطالعات فريبنجني
رتمال جامع علوم انساني